

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



التقرير السنوي 2009

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
(ضمان)



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها كافة الدول العربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً دائماً لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها، وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

وفي 25 مارس (آذار) 2010، قامت وكالة «ستاندرد أند بورز»، إحدى أبرز وكالات التصنيف العالمية برفع التصنيف الائتماني للمؤسسة إلى «AA / مستقر» لكل من جدارتها الائتمانية وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة بتصنيفها الائتماني السابق حصولها عليه بدرجة «AA- / مستقر» للعامين السابقين.

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارع جمال عبد الناصر وطريق المطار

الشويخ، دولة الكويت

ص.ب 23568 - الصفاة 13096

هاتف: 24959555 (965) - فاكس: 24835489 / 7، 24959596 (965)

البريد الإلكتروني: info@dhaman.org

الموقع الشبكي: www.dhaman.org

أجهزة المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (ضمان) من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتتعدد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	1 - سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	2 - سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضير
عضواً	3 - سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	4 - سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي
عضواً	5 - سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	6 - سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان
عضواً	7 - سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	8 - سعادة الأستاذ/ محمد جعدو

3 - المدير العام

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الابراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات (ضمان) في دور انعقاده السابع والثلاثون.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2009، وفقا لنص البند (هـ) من المادة (1/12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات (ضمان).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،



ناصر بن محمد القحطاني

رئيس مجلس الإدارة

الخرطوم، جمهورية السودان،

أبريل (نيسان) 2010

محتويات التقرير السنوي للمؤسسة عن عام 2009

5	الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية
11	الفصل الثاني: عمليات الضمان
11	1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان
13	2.2 تفاصيل عمليات الضمان
15	3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة
15	4.2 نتائج عمليات الضمان
16	5.2 التعويض والاسترداد
16	6.2 إعادة التأمين
16	7.2 تسويق خدمات الضمان
16	8.2 العلاقات مع هيئات الضمان
	الجداول
17	جدول رقم (1): القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2009
18	جدول رقم (2): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2009 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود
19	جدول رقم (3): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2009 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
20	جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31/ 12/ 2009 حسب القطر المضيف/ حسب المستورد ونوع العقد
	الرسومات البيانية
21	رسم بياني (1): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2009 (حسب جنسية الأطراف المضمونة)
22	رسم بياني (2): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2009 (حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة)
23	رسم بياني (3): إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة كما في 31/ 12/ 2009
24	الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة
24	1.3 المطبوعات وأوراق العمل
25	2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها
26	3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية
27	4.3 حضور المؤسسة محليا وإقليميا ودوليا
28	5.3 تطوير الموارد البشرية
28	6.3 تقنية المعلومات
29	7.3 النشاط الإعلامي
30	الفصل الرابع: التقرير المالي
33	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
35	بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
36	بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
37	بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2009
38	بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
39	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009
41	إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

1 - الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 اسوأ الفترات الاقتصادية منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث تعاضمت التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على كافة جوانب النظام المالي بما أدى إلى مرور الاقتصاد العالمي بمرحلة الركود والتباطؤ الحاد في النمو. فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2009 وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي في يناير (كانون الثاني) 2010، انكماشاً حاداً مسجلاً معدل نمو سالب بلغ 0.8 %، مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ 2.99 % عام 2008. ويعزى هذا التدهور الحاد إلى انكماش النمو في مجموعة الدول المتقدمة الذي سجل معدل نمو سالب بلغ 3.2 % مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ 0.5 % عام 2008، بينما نجحت المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية في تحقيق معدل نمو موجب على عكس المعدل العالمي رغم تراجعها الحاد والملاحظ من 6.1 % عام 2008 إلى نحو 2.1 % عام 2009، كمحصلة لتحقيق معدلات نمو سالبة في العديد من دول المجموعة مثل روسيا التي حققت معدل سلبى بلغ 9.0 %، من جهة واستمرار تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة نسبياً، في دول مثل الصين 8.7 % والهند 5.6 % من جهة أخرى. كما كان للأزمة تأثيراً قاسياً على أداء الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تراجعت معدلات نموها بدرجة ملحوظة كنتيجة أساسية للتراجع الحاد في أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية مما قد يؤثر سلباً في قدرتها على تنفيذ برامج مكافحة الفقر وتنمية مواردها البشرية وبلوغها الأهداف الإنمائية للألفية المعلنة من الأمم المتحدة. وبناءً على تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو حقيقي سالب في عام 2009، يقدر أن يتراجع حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية إلى نحو 57.2 تريليون دولار، مقابل 60.9 تريليون دولار عام 2008.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد تراجعت في مجموعة الدول المتقدمة لتعكس على معدل التضخم ليتراجع بدرجة ملحوظة إلى 0.1 % عام 2009 مقابل 3.4 % عام 2008، كما تراجع أيضاً في المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية ليسجل 5.2 % مقارنة بنحو 9.3 % عام 2008، بما يرجع بصفة أساسية إلى تأثير مرحلة الركود التي عصفت بالاقتصاد العالمي وما صاحبها من ارتفاع معدلات البطالة واتساع فجوات الإنتاج، علاوة على تراجع أسعار النفط والغاز ومعظم السلع الأولية من المعادن والمحاصيل الزراعية.

فعلى صعيد أسعار المواد الأولية، تراجع الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (2005 = 100) بمعدل 31.7 % خلال العام 2009. ويأتي هذا التراجع كمحصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) بمعدل 37.2 %، والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 20.3 %، المحاصيل الزراعية والمعادن بمعدل 27.3 %. وقد جاء التراجع الحاد لأسعار المعادن، نتيجة للانخفاض الملحوظ في أسعار كافة المعادن وعلى رأسها الألمنيوم بمعدل 37.9 %، النيكل بمعدل 31.4 %، القصدير بمعدل 29.6 %، النحاس والحديد بمعدل 28.0 % تقريباً، الرصاص بمعدل 23.6 %، اليورانيوم بمعدل 21.9 % وأخيراً الزنك بمعدل 20.4 %. ومن المنتظر أن ترتفع أسعار كافة المعادن خلال العام 2010، وذلك لتوقع ارتفاع مستويات الطلب مع انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن بمعدلات بطيئة نسبياً.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) فقد شهدت تراجعاً حاداً لأول مرة بعد ارتفاعات متتالية وغير مسبوق لفترة السنوات السبع السابقة، حيث حققت معدل نمو سلبى بلغ 36.6 % عام 2009 مقابل معدل نمو إيجابى بلغ 36.1 % للعام 2008. وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2009 حوالي 61.5 دولار للبرميل، مقارنة مع 97.0، 71.1، 64.3 دولار للبرميل خلال السنوات الثلاث السابقة. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط ارتفاعاً

ملحوظاً خلال العام 2010. ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع الطلب العالمي على النفط لاستعادة الاقتصاد العالمي عافيته وخروجه من مرحلة الركود التي شابت معظم اقتصادات العالم نتيجة للآزمة العالمية.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية، يلاحظ أن أداء الاقتصاد العالمي ظل يعاني، خلال النصف الأول من عام 2009، من مرحلة الركود الاقتصادي التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في أغسطس (آب) 2007، وازدادت عنفاً خلال النصف الثاني من العام 2008، حيث تصاعدت تهديدات انهيار التجارة العالمية، الإنتاج الصناعي، أسعار الأصول، وحجم الائتمان المصرفي المتاح عالمياً. إلا أنه ومنذ بداية النصف الثاني من عام 2009، ظهرت بوادر تحسن أداء الاقتصاد العالمي، تمثلت في؛ انتعاش أداء الأسواق العالمية لأدوات حقوق الملكية، تراجع درجة مخاطر الإقراض الدولي، واستعادة حركة التجارة العالمية نشاطها وحجم الإنتاج الصناعي عافيته بدرجة ملحوظة مع زيادة عدد الدول التي أعلنت تسجيلها لمعدلات نمو ربع سنوية ايجابية. ومما لا شك فيه، أن بوادر الانتعاش الاقتصادي تلك، ترجع بصفة أساسية إلى التأثيرات الايجابية للسياسات النقدية والمالية التوسعية التي انتهجتها حكومات الدول حول العالم، منذ أواخر عام 2008، في صورة ضخ مبالغ هائلة من السيولة لتسوية أوضاع المؤسسات ذات الأداء الضعيف وتنشيط الطلب المحلي.

وعلى الرغم من ظهور بوادر الانتعاش، إلا أن القدرة والسرعة على استعادة معدلات النمو الايجابية واستدامتها تظل ضعيفة وبطيئة وغير متكافئة بين دول العالم. فلا يزال الائتمان المصرفي محدوداً في العديد من الدول المتقدمة حيث تحتاج معظم المؤسسات المالية العاملة بها لإعادة هيكلة أوضاعها المالية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، اتساع فجوة الناتج، علاوة على التأثير السلبي لبعض العوامل الأخرى، ومن أهمها؛ إمكانية انتشار مرض أنفلونزا الخنازير المعروف باسم فيروس (H1N1) ومعالجة مشكلة التغير المناخي، مما يضيف تحديات أخرى أمام صانعي السياسات حول العالم ويزيد من مخاوف اتساع اختلالات الاقتصاد الكلي التي تشكل مصدراً لتجديد الاضطرابات المالية العالمية.

فعلى صعيد الأوضاع المالية العامة، يلاحظ أن الحزم التحفيزية التي اتخذت لمواجهة تداعيات الأزمة أصبحت في نفس الوقت مصدراً لقلق الحكومات المنفذة لها، وذلك لتصاعد مخاوفها جراء التراكم المتسارع لأرصدة الدين العام وتأثيراته السلبية على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل. ومن ثم تعالت الأصوات لضرورة انتهاز استراتيجيات خروج من هذه السياسات التوسعية.

أما على صعيد الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد العام 2009 استمرار تحقق فوائض في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين، واليابان والدول الصناعية الجديدة، وبعض الدول المصدرة للنفط، ولكن بدرجات أقل من الفوائض المحققة خلال عام 2008، على حساب ظهور عجز في بعض الدول المصدرة للنفط، لأول مرة منذ فترة ليست بالقصيرة، ودول أخرى مثل كندا واتساعه في المملكة المتحدة وأستراليا مقابل تحسنه لدى معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لضعف مستوى الطلب العالمي، فإن الانسحاب المبكر من تنفيذ حزم السياسات التحفيزية قد يعيق مسيرة الانتعاش الاقتصادي الحالية. وعلى ذلك، فمن الضروري الاستمرار في انتهاز السياسات النقدية والمالية التوسعية من جهة، وإعادة ضبط سياسات سعر الصرف في العديد من الدول حول العالم من جهة أخرى، بهدف الحفاظ على بوادر الانتعاش التي لاحت في الأفق وتحقيق التوازن في معدلات النمو ودفعه نحو اكتساب القدرة على الاستدامة بما يكفل تجنب ظهور أية عثرات تساعد على تكرار وقوع اختلالات مالية واقتصادية عالمية.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، الصادرة في يناير (كانون الثاني) 2010، إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. ففي أعقاب تراجعها العام المنقضي بنحو 17% لتبلغ 1.7 تريليون دولار

مقابل 2.0 تريليون دولار عام 2007، من المتوقع تراجعها بشدة إلى 1.04 تريليون دولار في عام 2009 أي بمعدل نمو سلبي يبلغ 39%. ويعزى هذا التراجع الحاد بصفة رئيسية إلى تضاعف تداعيات الأزمة المالية خلال العام وعلى رأسها؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء مما أدى إلى تراجع كافة أنواع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها؛ التدفقات الاستثمارية في أدوات حقوق الملكية جراء عدم كفاية الثقة وشدة التقلبات في أسواقها العالمية، صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود بما نسبته 66% نتيجة لانتهاج الشركات سياسات استثمارية حذرة وشح التمويل المصرفي، إضافة إلى تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، حيث تراجعت العوائد المعاد استثمارها أو القروض البنينة بين الشركات الأم والتابعة.

وقد انتشر هذا التراجع على نطاق واسع عبر كافة المجموعات والأقاليم الاقتصادية، حيث تواصل التراجع في الدول المتقدمة بمعدل بلغ 41% في عام 2009 مقارنة بمستواها المحقق في عام 2008 لتبلغ نحو 566 مليار دولار وبحصة بلغت 54% مقابل 57% من إجمالي التدفقات العالمية. في حين تحولت الزيادة الواردة لمجموعتي الدول النامية والاقتصادات المتحولة في عام 2008 إلى تراجع حاد خلال عام 2009 بمعدل 35% و 39% على التوالي لتبلغ 406 مليارات دولار في مجموعة الدول النامية مقابل 621 مليار دولار عام 2008 وبحصة بلغت 39% مقابل 37% من إجمالي التدفقات العالمية. فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصادات المتحولة (جنوب شرق أوروبا وجمهورية الكومنولث المستقلة) حوالي 69 مليار دولار بحصة 7%. وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية القائمة باحتفاظها بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (136 مليار دولار)، تلتها الصين (90 مليار دولار)، ثم فرنسا (65 مليار دولار)، وروسيا (41 مليار دولار)، ثم هولندا (38 مليار دولار)، وهونج كونج (36 مليار دولار).

ومن جهة أخرى، ووفقا لتوقعات معهد التمويل الدولي، شهدت 30 دولة من دول الاقتصادات الناشئة (تتضمن من المنطقة العربية؛ مصر، لبنان، المغرب، السعودية والإمارات) هبوطا حادا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة الواردة إليها بما نسبته 46%. حيث بلغت 349 مليار دولار عام 2009، مقارنة بنحو 649 مليار دولار عام 2008، وذلك كمحصلة للآتي؛

- التراجع الحاد في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 33% ليلعب نحو 343 مليار دولار مقابل 513 مليار دولار بما يشير إلى تقلص الرغبة في الاستثمار أثناء فترات الركود.
- تحول صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى من صافي اقتراض (تدفق للداخل) بلغ 218 مليار دولار عام 2008 إلى صافي إقراض (تدفق للخارج) بلغ 76 مليار دولار عام 2009.
- انتعاش تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية لتحقيق صافي تدفق للداخل بلغ 82 مليار دولار عام 2009 مقابل صافي تدفق للخارج بنفس القيمة تقريبا عام 2008.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية من السلع والخدمات، فقد انكمش حجمها مقارنة بالعامين السابقين، إذ حققت معدل نمو سالب بلغ 12.3% عام 2009، مقارنة بمعدل نمو موجب بلغ 7.3%، 2.8% عامي 2007 و2008 على التوالي، وتراجعت بدرجة ملحوظة قيمة صادرات السلع والخدمات عالميا من 19.7 تريليون دولار عام 2008، إلى 15.2 تريليون دولار عام 2009.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2009 إلى أن سعر صرف الدولار الأمريكي قد شهد تقلبات قوية أمام العملات الرئيسية، حيث ارتفع أمام اليورو والين وعملات دول الاقتصادات الناشئة خلال الربع الأول من عام 2009، لكنه تراجع منذ الربع الثاني بشدة وخلال النصف الثاني من العام

كنتيجة طبيعية لزيادة ميل المتعاملين في الأسواق الدولية نحو تحمل المخاطر، ثم عاد إلى الارتفاع بقوة خلال النصف الأخير من شهر ديسمبر (كانون الأول) من العام، بما يرجع إلى ظهور مؤشرات التعافي للاقتصاد الأمريكي، حيث تراجعت أعداد طلبات إعانة البطالة بالتزامن مع تحسن غير متوقع في الميزان التجاري للولايات المتحدة مع العالم الخارجي.

وعلى صعيد صناعة الضمان، تواصل تأثير الأزمة المالية العالمية على هذه الصناعة في صورة ارتفاع مستويات الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين حول العالم بفرض الحفاظ على السيولة وتوافرها خلال العام 2009، مما دفع هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار حول العالم للاضطلاع بدور جوهري ورئيسي. فعلى الرغم من ارتفاع مطالبات عدم السداد من الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، فقد استمرت هيئات الضمان حول العالم في تقديم تغطية تأمينية ضخمة للتجارة الدولية وبالتحديد للسلع الرأسمالية التي ارتفعت ضماناتها بمعدل 8 % عن عام 2008. وقد أعلنت العديد من هيئات الضمان حول العالم، عن ظهور ملامح الخروج من الأزمة المالية، حيث عادت معدلات النمو الاقتصادي للارتفاع، توقف ظهور حالات إفلاس جديدة، تراجع تكلفة الحفاظ على السيولة في المصارف مما أدى إلى انخفاض أسعار الواردات. وشهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2009 اتجاهات توسعية في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار للوفاء بالطلب المتزايد في ظل الأزمة المالية لمواجهة أزمة السيولة والائتمان. ومن أجل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم، شهدت هيئات الضمان توسعات في اتجاهات عديدة، تنوعت ما بين زيادة قدراتها الاكتتابية، رفع سقف العمليات التأمينية، رفع نسب التغطية التأمينية بالنسبة للمشاريع التصديرية بكافة أحجامها والقروض المصرفية المقدمة للمصدرين، إضافة إلى توفير السيولة للصناعات التصديرية والصناعات ذات الصلة.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 50 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2008 حوالي 1.5 تريليون دولار مقابل 1.3 تريليون دولار عام 2007، ونحو 1.1 تريليون دولار عام 2006، توزعت ما بين 1.4 تريليون دولار لائتمان الصادرات والإقراض (مقابل 1.3 تريليون دولار عام 2007)، منها نحو 89 % عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير، 58 مليار دولار لضمان الاستثمار مقابل 52 مليار دولار عام 2007 بما يعادل 4 % من إجمالي الضمانات خلال العامين. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن عام 2008 قد شهد تواصل نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاد العالمي، واستمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية والاندماجات عبر الحدود الدولية، وإن كانت بوتيرة أبطأ، في مجال الصناعات الاستخراجية والطاقة والمواد الخام والخدمات. وفي حين ظلت قيمة التعويضات المستردة عند نفس مستواها تقريبا خلال العامين 2007 و2008، ارتفعت بدرجة محدودة للغاية قيمة التعويضات المدفوعة خلالهما.

2 - الاقتصاد العربي

ألقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية منذ بدايتها في 2007 بأسوأ ظلالها على المنطقة العربية، حيث انعكست أعلى درجات تأثيراتها السلبية على المنطقة خلال عام 2009. فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية تراجعاً حاداً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة للعام 2009 ليقصر لأول مرة خلال السنوات العشر السابقة، على 2.0 % فقط مقارنة بنحو 5.4 % للعام 2008. هذا النمو المتواضع جاء رغم نمو العديد من الدول العربية بمعدلات مرتفعة نسبياً، تراوحت ما بين 4 % - 11.5 %، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو أقل من 4 % مقترنة بمعدلات نمو سلبية في ثلاث دول مصدرة للنفط تراوحت ما بين 0.2 % - 1.6 % . وعلى الرغم من أن معدل النمو في مجموعة الدول العربية يقل عن نظيره في مجموعة الدول النامية، إلا أنه يتجاوز معدل النمو العالمي للعام العاشر على التوالي. ومن المتوقع استعادة النشاط الاقتصادي في المنطقة عافيته خلال العام 2010 ليصل إلى 4 % عاكساً معدلات نمو

إيجابية ومرتفعة نسبياً في كافة دول المنطقة.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد تراجع معدل التضخم في الدول العربية بدرجة محدودة ليبلغ 8.3 % عام 2009، مقارنة بمعدل بلغ 15 % عام 2008، وساهم في ذلك انكماش الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار في معظم الدول العربية وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008، وتراجع الواردات بمعدلات تجاوزت نظيرتها للصادرات من جهة أخرى.

وبهدف تحفيز الطلب المحلي وتخفيف التأثير السلبي للأزمة، انتهجت العديد من الدول العربية سياسات مالية و/أو نقدية توسعية، مما أسفر عن تدهور أوضاع الموازنات العمومية في كافة الدول العربية. وبالرغم من أهمية استمرار هذه السياسات في الفترة المقبلة نظراً لعدم استرداد الاقتصاد العالمي عافيته بعد، فإنه من الصعب على سلطات بعض الدول العربية، وخاصة المستوردة للنفط، الاستمرار في انتهاج نفس السياسات لنقص الموارد المالية الإضافية اللازمة وارتفاع مستويات الدين المحلي والأجنبي، فضلاً عن الارتفاع المتوقع لأسعار الفائدة العالمية.

وقد ساهم تراجع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط من جهة، وانتهاج معظم الدول العربية لسياسات مالية توسعية من جهة أخرى في تدهور ملحوظ في فائض وعجز الحسابات الجارية من موازين مدفوعات بعض الدول العربية المصدرة للنفط وتلك المستوردة له على التوالي وتحول فائض الحسابات الجارية إلى عجز في البعض الآخر. ونظراً لارتفاع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2009 والتزام معظم الدول بانتهاج نظام سعر الصرف الثابت، لجأت الحكومات إلى السحب من الاحتياطات الدولية بالعملة الأجنبية التي سبق بناؤها خلال فترة الفورة النفطية بما أدى إلى تراجع معدل نمو الاحتياطات الدولية ليقصر فقط على 4.5 % لتصل إلى 975 مليار دولار بنهاية عام 2009 مقابل 933 مليار دولار بنهاية العام 2008.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية المتاحة من مصادر دولية معتمدة وعلى رأسها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) إلى تراجع تدفقاته المتجهة إلى الدول العربية بما نسبته 30 % لتبلغ 67 مليار دولار للعام 2009 مقارنة بنحو 96 مليار دولار في عام 2008. ويعزى ذلك إلى الركود والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة، عدم استقرار الأسواق المالية العربية، استمرار أجواء عدم التيقن التي تحيط بقرارات الاستثمار طويل المدى، تواصل تأجيل عدد من المشاريع الجديدة في المنطقة العربية، وتعثر تنفيذ البعض الآخر، وفقاً لما أشارت إليه العديد من التقارير العالمية من أن عام 2009 شهد أعلى معدلات تعثر للمشاريع خلال السنوات الخمس الأخيرة حول العالم والمنطقة العربية. كما تسببت الأزمة في تراجع الطلب العالمي على النفط وإنخفاض أسعاره الدولية مما أدى إلى تراجع التدفقات الاستثمارية العربية البينية في صورة عمليات إندماج وتملك عبر الحدود.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية، يتوقع تراجعاً ملحوظاً في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2009، لتصل حسب التقديرات الأولية المتوفرة من مصادر صندوق النقد الدولي إلى 863 مليار دولار، مقارنة بما قيمته 1219 مليار دولار، أي بمعدل نمو سلبي بلغ 27.6 %. ويعزى هذا الانخفاض في حصيلة الصادرات العربية إلى تأثير انخفاض مستويات الطلب العالمي على معظم الصادرات العربية ومن ثم تراجع أسعارها العالمية والتي يأتي على رأسها النفط والمعادن والغاز والسلع الأساسية. أما بالنسبة للواردات من السلع والخدمات، فيتوقع تراجعها أيضاً بمعدل نمو سلبي ولكن أقل من نظيره للصادرات ليبلغ 6.3 % لتصل إلى 813 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بنحو 868 مليار دولار في عام 2008. ويعزى تراجع حصيلة

الصادرات ومدفوعات الواردات إلى عدد من العوامل المشتركة، أهمها؛ تواصل تباطؤ معدلات النمو للاقتصاد العالمي والمنطقة العربية، وما يصاحب ذلك من تراجع واردات السلع الاستثمارية والوسيط، وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل نظراً لنقص الائتمان المصرفي المتاح للمصدر والمستورد على السواء.

وقد شهد العام عدداً من التطورات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك، لعل من أبرزها؛ انعقاد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دولة الكويت خلال يناير (كانون الثاني) 2009، التي أكدت على أهمية البعدين الاقتصادي والتنموي، والحاجة الملحة لإنشاء السوق العربية المشتركة وبناء كتلة اقتصادية عربي له نفوذه على المستوى الدولي، كما اتخذت العديد من القرارات المصيرية التي تصب في مجال تعزيز العلاقات العربية - العربية. وفي 15 ديسمبر (كانون الأول) 2009، أعلن قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام أعمال الدورة الثلاثين، عن دخول اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي حيز التنفيذ بعد مصادقة السعودية والكويت وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي وإصدار العملة الموحدة.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تواصل ارتفاع مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية والبالغ عددها 20 مؤسسة إلى ما قيمته 13 مليار دولار عام 2008، منها 1.1 مليار دولار قيمة عقود الضمان التي قدمتها المؤسسة أي بزيادة بلغ معدلها 48 % عن عام 2007.

أما بالنسبة لعام 2009، فمن المتوقع ارتفاع مجمل الضمانات في المنطقة العربية وذلك على الرغم من تراجع حجم التجارة والاستثمارات في المنطقة حيث دفعت أجواء عدم اليقين التي خلفتها الأزمة كلا من المصدر والمستورد إلى التحول من استخدام أدوات التمويل الأقل أمناً (الحسابات المفتوحة) إلى انتهاج سبل الترتيبات المصرفية الرسمية التي تتسم بأعلى درجات الأمان حيث لجأ معظم المصدرين وبدرجات متزايدة إلى طلب شرط توفير تأمين ائتمان الصادرات من المصرف الممول لعملية الاستيراد، واستصدار خطاب اعتماد مستندي من المستورد. وفي بعض الدول الأخرى التي تأثرت سلباً بالأزمة أكثر من غيرها مما جعلها أقل استقراراً وأكثر عرضه للمخاطر، لجأ المستورد، بناء على طلب المصدر سداد قيمة البضاعة قبل شحنها، إلى الاقتراض العام بدلاً من الاعتماد على التسهيلات التجارية الممولة للتجارة الدولية مما أدى إلى ارتفاع الطلب على تأمين الديون. ومن جهة أخرى، ارتفعت تكلفة تأمين الديون وضمان الاستثمار وعوائده في المنطقة.

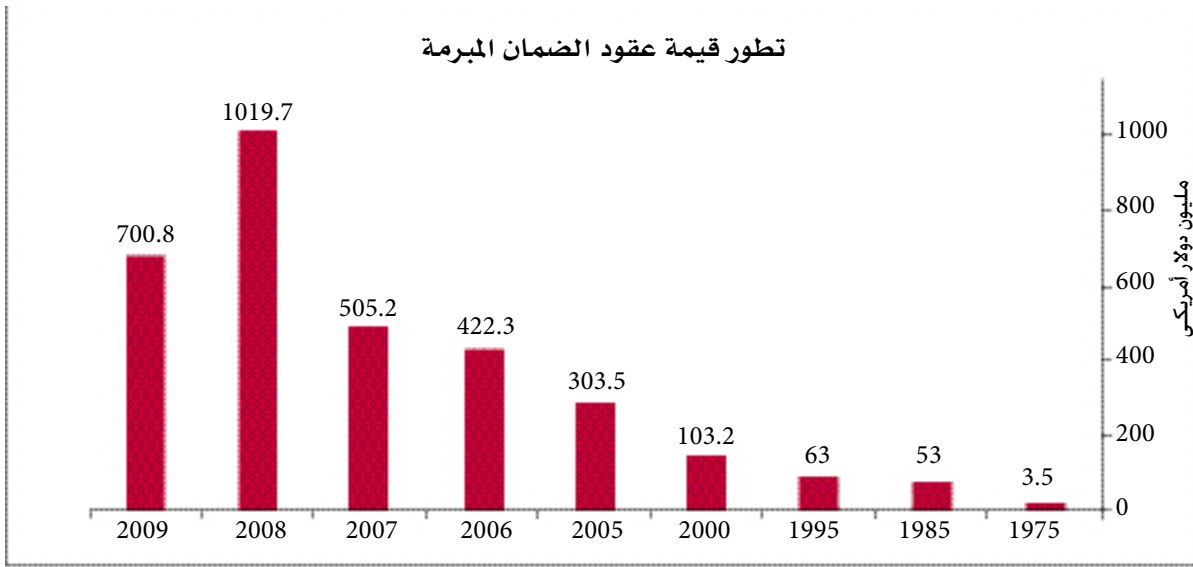
وفي ظل استمرار تداعيات الأزمة المالية، فقد تنامي نشاط هذه الهيئات خلال عام 2009 في العديد من المجالات، من أهمها؛ تأمين ائتمان الصادرات وضمان عقود الاستثمار، تحصيل الديون، والتأمين على القروض المشتركة، إضافة إلى تنامي أهمية خدمة إعادة التأمين داخل المنطقة العربية بدلاً من التركيز على شركات إعادة التأمين الأجنبية. وفي 28 أكتوبر (تشرين أول) 2009، تم إعلان إنشاء «اتحاد أمان»، وهو اتحاد يضم في عضويته 17 هيئة ضمان ائتمان صادرات عربية وإسلامية بهدف تعزيز أواصر التعاون المشترك بين أعضائه بما ينهض بصناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية.

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2009 حوالي 700.8 مليون دولار أمريكي (201.3 مليون د.ك.)⁽¹⁾، مقارنة بحوالي 1.019 مليار دولار أمريكي (281.8 مليون د.ك.)⁽²⁾ عام 2008، أي بانخفاض نسبته 31.2%. (انظر الجدول 1).

ويجدر التنويه بأن نسبة الانخفاض هذه قد تركزت في مجال ضمان الاستثمار المباشر فقط، وهي تعزى إلى امتداد الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفجرت في العام 2008، إلا أنها تقل عن نسبة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية في العام 2009 التي تقدرها منظمة الأكتاد بنحو 39%.



1.1.2 عقود الضمان:

ابرم خلال العام ثلاثة وخمسون عقداً بقيمة بلغت حوالي 532.5 مليون دولار أمريكي (152.9 مليون د.ك.)، منها عقدان لضمان الاستثمار (بالإضافة إلى ملحق زيد بموجبه الحد الأقصى لعقد تم إبرامه سابقاً)، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 73.8 مليون دولار أمريكي (21.2 مليون د.ك.)، وواحد وخمسون عقداً لتأمين اأتمان الصادرات (بالإضافة إلى مائة وثمانية ملاحق زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقاً) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 458.7 مليون دولار أمريكي (131.7 مليون د.ك.).

2.1.2 إعادة التأمين:

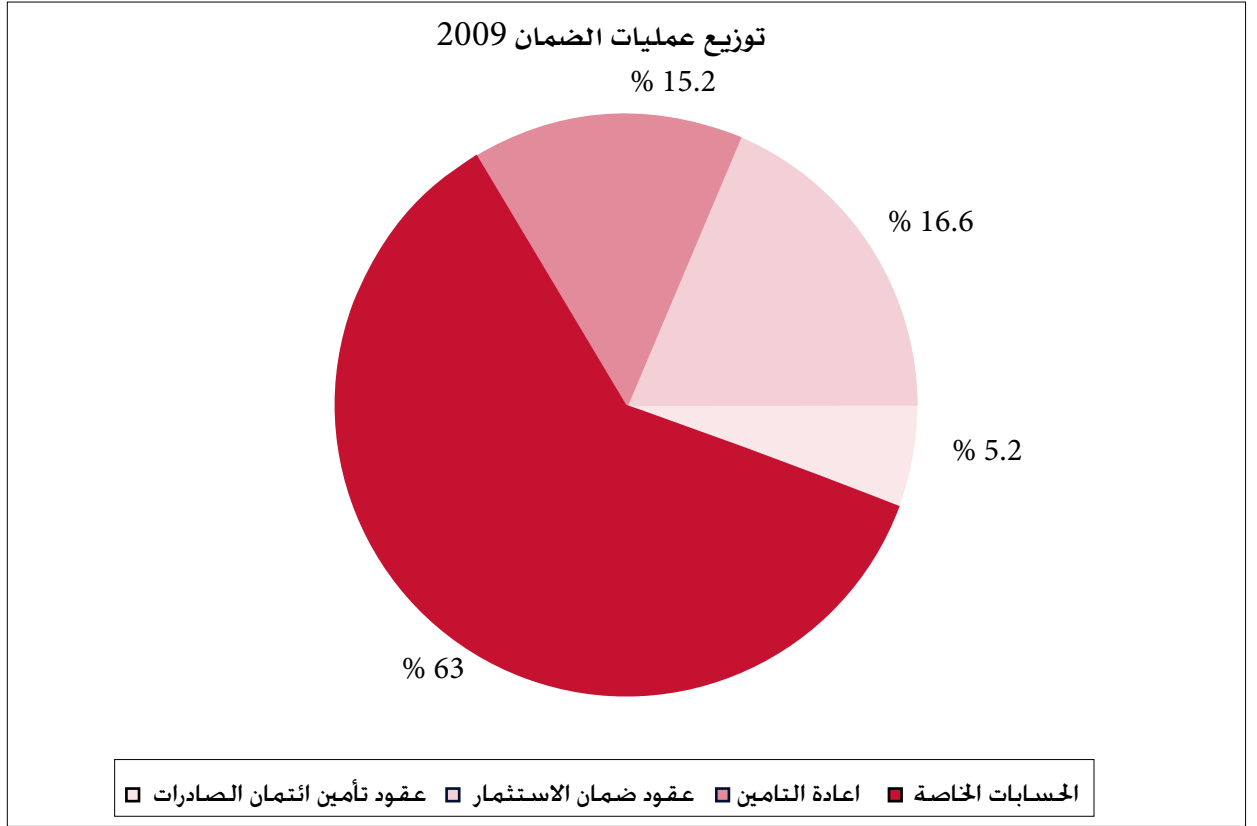
بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية حوالي 130.8 مليون دولار أمريكي (37.6 مليون د.ك.)، منها حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع هيئات تأمين الصادرات العربية الوطنية بقيمة حوالي 43.1 مليون دولار أمريكي (12.4 مليون د.ك.) إضافة إلى ثمانية وعشرين اتفاقية إعادة تأمين اختيارية بقيمة 87.7 مليون دولار أمريكي (25.2 مليون د.ك.).

(1) دولار أمريكي واحد = 0,2873 د.ك. في 2009/12/31

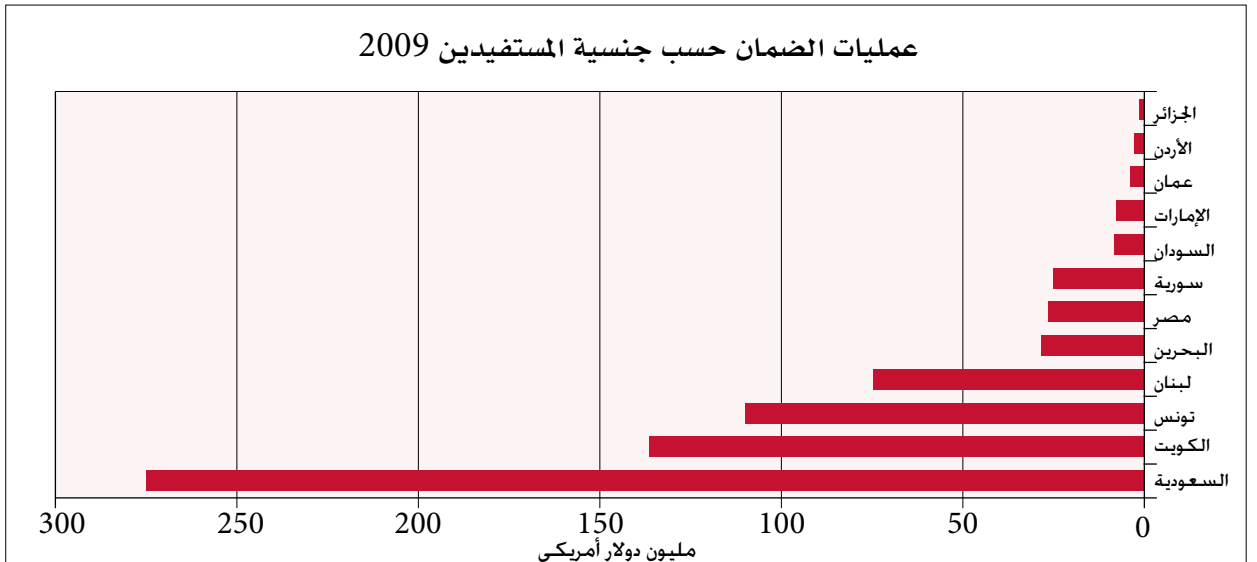
(2) دولار أمريكي واحد = 0,2764 د.ك. في 2008/12/31

3.1.2 العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة:

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 37.5 مليون دولار أمريكي (10.8 مليون د.ك). وتتعلق بملحق زيدت بموجبه قيمة عقد ضمان استثمار.

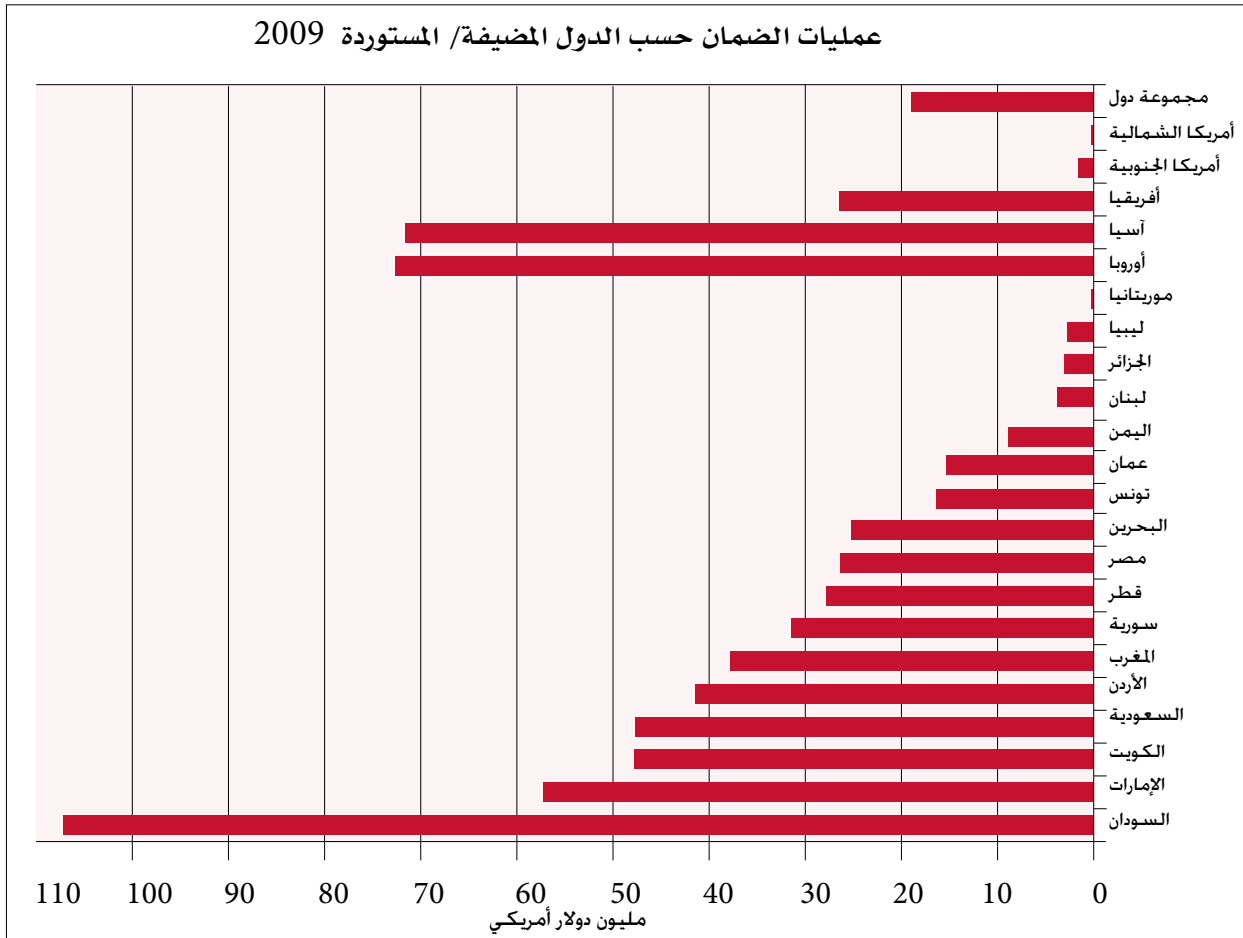


هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من اثنتي عشرة دولة عربية جاءت في مقدمتها المملكة العربية السعودية (39.10%) فدولة الكويت (19.22%) والجمهورية التونسية (15.64%) والجمهورية اللبنانية (10.97%) ومملكة البحرين (3.93%) وجمهورية مصر العربية (3.54%) والجمهورية العربية السورية (3.48%) وجمهورية السودان (1.50%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (1.34%) وسلطنة عمان (0.58%) والمملكة الأردنية الهاشمية (0.45%) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (0.25%). (انظر الجدول 2)



ويبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 78 دولة ، منها 17 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان (15.32%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (8.27%) ودولة الكويت (6.83%) والمملكة العربية السعودية (6.78%) والمملكة الأردنية الهاشمية (5.89%) والمملكة المغربية (5.42%) والجمهورية العربية السورية (4.55%) ودولة قطر (4.03%) وجمهورية مصر العربية (3.88%) ومملكة البحرين (3.81%) والجمهورية التونسية (2.45%) وسلطنة عمان (2.34%) والجمهورية اليمنية (1.22%) والجمهورية اللبنانية (0.71%) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (0.64%) والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (0.55%) والجمهورية الإسلامية الموريتانية (0.01%) فيما توزعت بقية العقود على دول أخرى بما نسبته 27.30% من قيمة العقود. (انظر الجدول 3)

عمليات الضمان حسب الدول المضيفة/ المستوردة 2009



2.2 - تفاصيل عمليات الضمان:

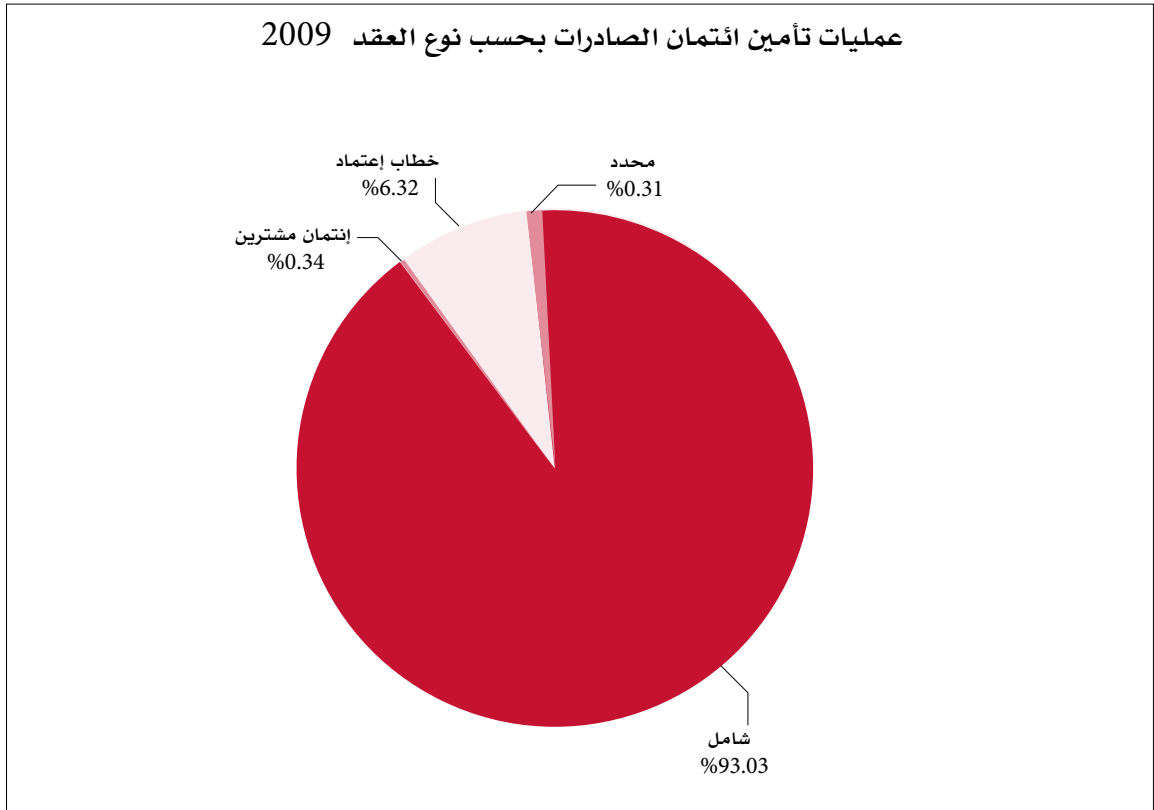
1.2.2 عقود ضمان الاستثمار:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود ضمان الاستثمار حوالي 111.2 مليون دولار أمريكي (31.9 مليون د.ك.)، مقابل حوالي 393.3 مليون دولار أمريكي عام 2008 أي بانخفاض نسبته 71.7%.

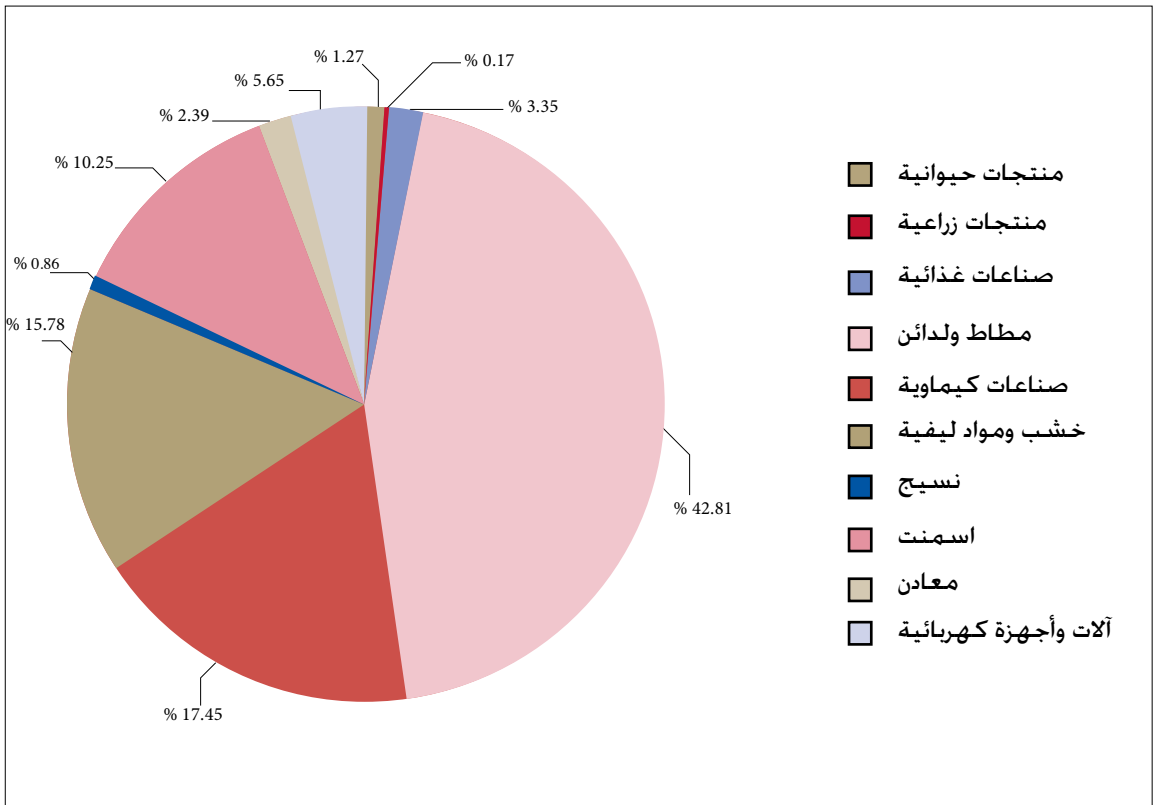
2.2.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات:

أبرم خلال العام واحد وخمسون عقداً لتأمين ائتمان الصادرات (بالإضافة إلى مائة وثمانية ملاحق زيدت

بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 458.7 مليون دولار أمريكي (131.8 مليون د.ك) مقابل حوالي 449.6 مليون دولار أمريكي عام 2008 أي بزيادة نسبتها 2% .



عمليات تأمين ائتمان الصادرات حسب القطاعات 2009



3.2 - إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 31/12/2009 حوالي 1.151 مليار دولار أمريكي (330.7 مليون د.ك) وذلك بزيادة قدرها 7 % عن قيمة العقود السارية في العام 2008. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 46.87 % لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 53.13 % لعقود تأمين ائتمان الصادرات.

فيما بلغ إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة حوالي 414 مليون دولار أمريكي (118.9 مليون د.ك) تمثل 36 % من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 396.5 مليون دولار أمريكي في العام 2008، أي بزيادة قدرها (4.41 %) (انظر الجدول 4).

4.2 - نتائج عمليات الضمان:

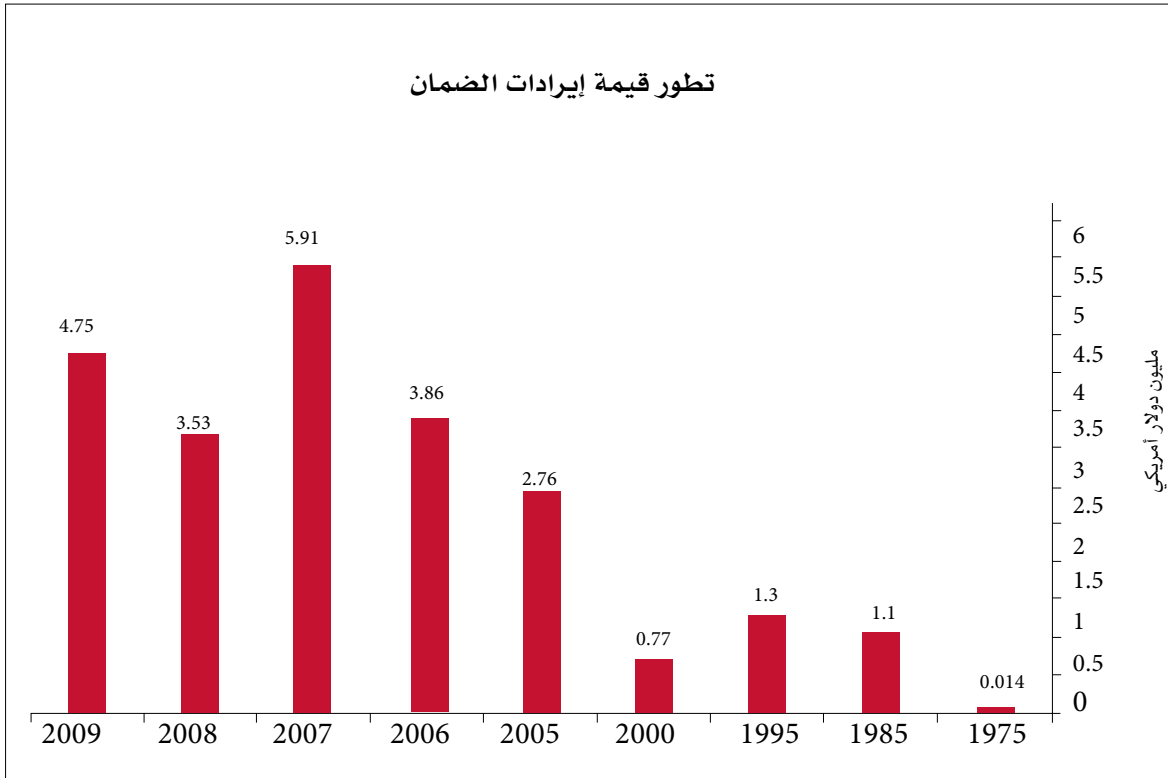
بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام حوالي 4.75 مليون دولار أمريكي (1.36 مليون د.ك). وقد تحققت هذه الإيرادات عن الآتي:

أ. 3.45 مليون دولار أمريكي (0.99 مليون د.ك) كأقساط ضمان عن العقود المبرمة، 55.8 % منها عن عقود ضمان الاستثمار 44.2 % عن عقود ضمان ائتمان الصادرات.

ب. 654.42 ألف دولار أمريكي (188.01 ألف د.ك) أقساط ضمان للحسابات الخاصة.

وبهذا تكون الأقساط قد سجلت زيادة بنسبة 19.45 % عن أقساط عام 2008.

ج. 646.25 ألف دولار أمريكي (185.67 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من عوائد استثمار الحسابات الخاصة.



5.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء تعويض قيمته الإجمالية 30 ألف دولار أمريكي عن تحقق خطر تجاري في إطار عقد تأمين ائتمان صادرات، واستردت المؤسسة ما قيمته 55 مليون دولار أمريكي دفعت سابقا عن تحقق مخاطر غير تجارية في دولتين عربيتين.

6.2 إعادة التأمين:

ساهمت المؤسسة خلال العام في اتفاقيتين جديدتين لإعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية مع هيئتي تأمين ائتمان صادرات عربية وطنية، كما تم تجديد 4 اتفاقيات مماثلة مع 4 هيئات وطنية، وبذلك يبلغ عدد الاتفاقيات التي تساهم فيها المؤسسة 6 اتفاقيات تتراوح نسبة مساهمتها فيها بين 2.5% و 70%. أما على مستوى اتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية فقد تم توقيع 28 اتفاقية.

بلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة حوالي 130.8 مليون دولار أمريكي (37.6 مليون د.ك)، أشير إليها تفصيلاً في البند 2.1.2 أعلاه.

7.2 تسويق خدمات الضمان:

قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في 7 دول عربية علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية من خلال مكتبها الإقليمي في الرياض.

كما قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الحملات البريدية نحو عدد من الشركات الكبرى والهامة في عدد من الدول العربية وبمراسلة عملائها القدامى لبحث إمكانيات تفعيل علاقات التعاون التي كانت قائمة سابقا. كما تواصلت المؤسسة مع عدد من الشركات الاستثمارية والمصدرة في بعض الدول العربية لتعريفها بخدماتها في مجال تأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات.

ومن ناحية أخرى قامت المؤسسة بتوقيع (15) اتفاقية ومذكرة تفاهم تشمل التعاون في مجال ترويج خدمات المؤسسة ولتحصيل الديون في عدد من الدول العربية الأعضاء.

8.2 العلاقات مع هيئات الضمان:

عقدت المؤسسة اجتماعات عمل مع عدد من هيئات تأمين الصادرات الوطنية العربية والإقليمية هدفت في مجملها إلى توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة التجارة والاستثمارات العربية. ووقعت في هذا الإطار عددا من الاتفاقيات تخص التعاون المشترك في مجالات إعادة التأمين وتقييم المخاطر القطرية والتدريب والاكتاب وغيرها من المجالات الأخرى ذات العلاقة بنشاطها.

وفي إطار تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمؤسسة للفترة 2007 - 2014، تم إنشاء اتحاد أمان بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات اثر المصادقة على نظامه الأساسي من قبل (16) هيئة ضمان عربية وإسلامية، وواصلت المؤسسة اتصالاتها مع عدد من الهيئات العربية للمساهمة في رؤوس أموالها كما أتمت مساهمتها في رأس مال إحدى الهيئات الرائدة.

جدول رقم (1)
القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2009

أولاً. عقود الضمان المبرمة ضمن موارد المؤسسة الذاتية		
	دولار أمريكي	دينار كويتي
الإستثمار	73,751,563	21,188,824
ائتمان الصادرات	458,746,031	131,797,735
اعادة تأمين	130,873,989	37,600,097
الاجمالي	663,371,583	190,586,656
ثانياً. العقود المبرمة في اطار الحسابات الخاصة		
	دولار أمريكي	دينار كويتي
ائتمان الصادرات	-	-
ضمان الاستثمار	37,500,000	10,773,750
الاجمالي	37,500,000	10,773,750
الإجمالي العام	700,871,583	201,360,406

جدول رقم (2)
قيمة العقود المبرمة خلال عام 2009 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود
(بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		عقود الصادرات			عقود الإستثمار			القطر المصدر
	دينار كويتي	دولار أمريكي	% النسبة	دينار كويتي	دولار أمريكي	% النسبة	دينار كويتي	دولار أمريكي	
% 39.10	78,741,754	274,075,022	% 41.92	71,021,554	247,203,459	% 24.15	7,720,200	26,871,563	1 المملكة العربية السعودية
% 19.22	38,702,687	134,711,755	% 8.54	14,460,313	50,331,755	% 75.85	24,242,374	84,380,000	2 دولة الكويت
% 15.64	31,501,363	109,646,234	% 18.60	31,501,363	109,646,234	% 0.00	-	-	3 الجمهورية التونسية
% 10.97	22,096,703	76,911,600	% 13.04	22,096,703	76,911,600	% 0.00	-	-	4 الجمهورية اللبنانية
% 3.93	7,910,745	27,534,789	% 4.67	7,910,745	27,534,789	% 0.00	-	-	5 ملكة البحرين
% 3.54	7,136,542	24,840,034	% 4.21	7,136,542	24,840,034	% 0.00	-	-	6 جمهورية مصر العربية
% 3.48	7,000,926	24,368,000	% 4.13	7,000,926	24,368,000	% 0.00	-	-	7 الجمهورية العربية السورية
% 1.50	3,010,804	10,479,653	% 1.78	3,010,804	10,479,653	% 0.00	-	-	8 جمهورية السودان
% 1.34	2,688,092	9,356,393	% 1.59	2,688,092	9,356,393	% 0.00	-	-	9 دولة الإمارات العربية المتحدة
% 0.58	1,160,619	4,039,746	% 0.69	1,160,619	4,039,746	% 0.00	-	-	10 سلطنة عمان
% 0.45	901,918	3,139,289	% 0.53	901,918	3,139,289	% 0.00	-	-	11 المملكة الأردنية الهاشمية
% 0.25	508,253	1,769,068	% 0.30	508,253	1,769,068	% 0.00	-	-	12 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
% 100	201,360,406	700,871,583	% 100	169,397,832	589,620,020	% 100	31,962,574	111,251,563	الإجمالي العام
		% 100			% 84.13			% 15.87	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (3)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2009 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي العام	الإجمالي		عقود الصادرات			عقود الإستثمار			القطر المضيف/ المستورد	
	دينار كويتي	دولار أمريكي	%	دينار كويتي	دولار أمريكي	%	دينار كويتي	دولار أمريكي		
% 15.32	30,842,284	107,352,188	% 5.27	8,935,210	31,100,625	% 68.54	21,907,074	76,251,563	جمهورية السودان	1
% 8.27	16,651,537	57,958,710	% 9.83	16,651,537	57,958,710	% 0.00	-	-	دولة الإمارات العربية المتحدة	2
% 6.83	13,745,190	47,842,638	% 8.11	13,745,190	47,842,638	% 0.00	-	-	دولة الكويت	3
% 6.78	13,645,663	47,496,218	% 8.05	13,645,663	47,496,218	% 0.00	-	-	الملكة العربية السعودية	4
% 5.89	11,863,204	41,292,043	% 7.00	11,863,204	41,292,043	% 0.00	-	-	الملكة الأردنية الهاشمية	5
% 5.42	10,917,397	37,999,989	% 0.51	861,897	2,999,989	% 31.46	10,055,500	35,000,000	الملكة المغربية	6
% 4.55	9,157,821	31,875,463	% 5.41	9,157,821	31,875,463	% 0.00	-	-	الجمهورية العربية السورية	7
% 4.03	8,111,479	28,233,480	% 4.79	8,111,479	28,233,480	% 0.00	-	-	دولة قطر	8
% 3.88	7,831,292	27,258,238	% 4.62	7,831,292	27,258,238	% 0.00	-	-	جمهورية مصر العربية	9
% 3.81	7,674,861	26,713,752	% 4.53	7,674,861	26,713,752	% 0.00	-	-	ملكة البحرين	10
% 2.45	4,940,704	17,197,019	% 2.92	4,940,704	17,197,019	0.00%	-	-	الجمهورية التونسية	11
% 2.34	4,715,876	16,414,465	% 2.78	4,715,876	16,414,465	% 0.00	-	-	سلطنة عمان	12
% 1.22	2,452,042	8,534,778	% 1.45	2,452,042	8,534,778	% 0.00	-	-	الجمهورية اليمنية	13
% 0.71	1,436,875	5,001,306	% 0.85	1,436,875	5,001,306	% 0.00	-	-	الجمهورية اللبنانية	14
% 0.64	1,281,596	4,460,827	% 0.76	1,281,596	4,460,827	% 0.00	-	-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	15
% 0.55	1,110,102	3,863,912	% 0.66	1,110,102	3,863,912	% 0.00	-	-	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	16
% 0.01	182	632	% 0.01	182	632	% 0.00	-	-	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	17
% 72.70	146,378,103	509,495,658	% 67.55	114,415,528	398,244,095	% 100	31,962,574	111,251,563	إجمالي الدول العربية	
% 10.48	21,105,970	73,463,176	% 12.45	21,105,970	73,463,176	-	-	-	أوروبا	
% 10.29	20,715,007	72,102,357	% 12.23	20,715,007	72,102,357	-	-	-	آسيا	
% 3.67	7,399,035	25,753,691	% 4.37	7,399,035	25,753,691	-	-	-	أفريقيا	
% 0.16	326,162	1,135,266	% 0.19	326,162	1,135,266	-	-	-	أمريكا الجنوبية	
% 0.03	55,644	193,680	% 0.03	55,644	193,680	-	-	-	أمريكا الشمالية	
% 2.67	5,380,484	18,727,755	% 3.18	5,380,484	18,727,755	-	-	-	مجموعة دول	
% 27.30	54,982,303	191,375,925	% 32.45	54,982,303	191,375,925	0.00	0	0	إجمالي الدول غير العربية	
% 100	201,360,406	700,871,583	% 100	169,397,832	589,620,020	% 100	31,962,574	111,251,563	الإجمالي العام	
				% 84.13				% 15.87	النسبة إلى الإجمالي %	

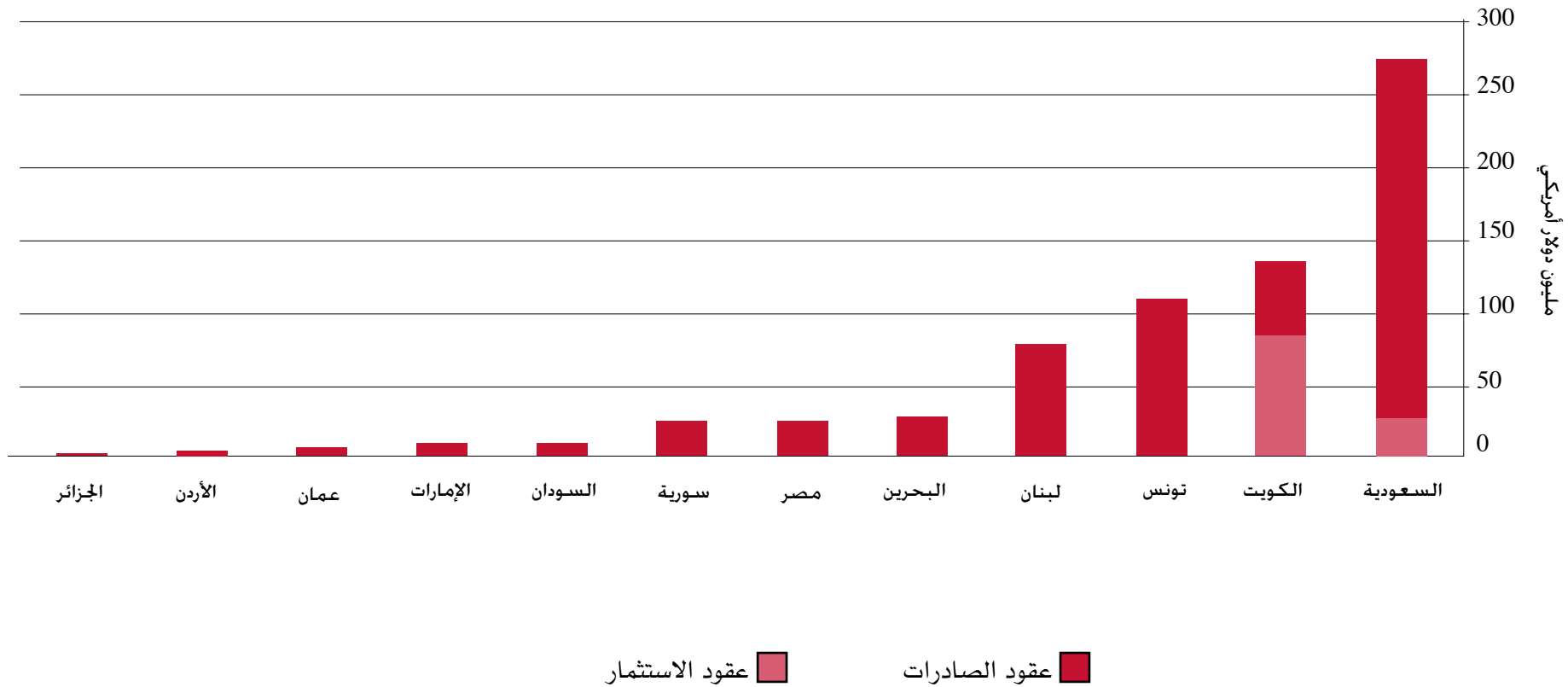
جدول رقم (4)
قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31 / 12 / 2009 حسب القطر المضيف / المستورد وحسب نوع العقد
(بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

القطر المضيف	عقود الإستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		اجمالي العقود السارية		الإلتزامات القائمة		الإلتزامات القائمة لعقود		إجمالي الإلتزامات القائمة		
	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	
السودان	240,859,557	69,198,951	58,624,151	16,842,719	299,483,708	86,041,669	210,909,493	60,594,297	28,401,361	239,310,854	88,996,058	57.80%	
سورية	100,000,000	28,730,000	50,301,655	14,451,665	150,301,655	43,181,665	51,921,009	14,916,906	17,431,686	69,352,695	19,925,029	16.75%	
ليبيا	104,000,000	29,879,200	31,328,638	9,000,718	135,328,638	38,879,918	18,839,600	5,412,617	52,782	18,892,382	5,427,781	4.56%	
الإمارات	-	-	-	16,631,490	57,888,930	16,631,490	-	-	1,795,464	515,837	1,795,464	515,837	0.43%
السعودية	-	-	-	12,910,122	44,936,033	12,910,122	-	-	1,660,841	477,160	1,660,841	477,160	0.40%
الكويت	-	-	-	12,594,676	43,838,065	12,594,676	-	-	1,075,504	308,992	1,075,504	308,992	0.26%
المغرب	35,000,000	10,055,500	2,959,989	850,405	37,959,989	10,905,905	7,900,000	2,269,670	346,101	8,246,101	2,369,105	1.98%	
اليمن	30,000,000	8,619,000	7,661,554	2,201,164	37,661,554	10,820,164	29,370,347	8,438,101	57,021	29,427,368	8,454,483	7.11%	
الأردن	-	-	-	10,278,696	35,776,876	10,278,696	-	-	1,718,927	493,848	1,718,927	493,848	0.42%
تونس	13,665,329	3,926,049	16,744,421	4,810,672	30,409,750	8,736,721	2,781,317	799,072	1,063,232	3,844,549	1,104,539	0.93%	
مصر	-	-	-	8,465,399	29,465,364	8,465,399	-	-	4,489,519	1,289,839	4,489,519	1,289,839	1.08%
قطر	-	-	-	6,859,955	23,877,322	6,859,955	-	-	1,394,078	400,519	1,394,078	400,519	0.34%
البحرين	-	-	-	6,502,065	22,631,622	6,502,065	-	-	1,144,597	328,843	1,144,597	328,843	0.28%
لبنان	16,000,000	4,596,800	4,720,897	1,356,314	20,720,897	5,953,114	12,104,857	3,477,725	215,270	12,320,127	3,539,572	2.98%	
عمان	-	-	-	3,997,624	13,914,459	3,997,624	-	-	725,413	208,411	725,413	208,411	0.18%
الجزائر	-	-	-	1,276,872	4,444,387	1,276,872	-	-	225,218	64,705	225,218	64,705	0.05%
موريتانيا	-	-	-	182	632	182	-	-	126	36	126	36	0.02%
أوروبا	-	-	-	20,641,510	71,846,535	20,641,510	-	-	4,311,389	1,238,662	4,311,389	1,238,662	1.04%
آسيا	-	-	-	12,868,797	44,792,194	12,868,797	-	-	2,082,708	2,082,708	7,249,244	2,082,708	1.75%
أفريقيا	-	-	-	7,407,811	25,784,237	7,407,811	-	-	2,815,629	808,930	2,815,629	808,930	0.68%
أمريكا الجنوبية	-	-	-	326,162	1,135,266	326,162	-	-	227,053	65,232	227,053	65,232	0.05%
أمريكا الشمالية	-	-	-	55,644	193,680	55,644	-	-	38,736	11,129	38,736	11,129	0.01%
مجموعة دول	-	-	-	5,380,484	18,727,755	5,380,484	-	-	3,745,551	1,076,097	3,745,551	1,076,097	0.90%
الإجمالي	539,524,886	155,005,500	611,594,662	175,711,146	1,151,119,548	330,716,646	333,826,623	95,908,389	80,184,742	414,011,365	118,945,465	100%	

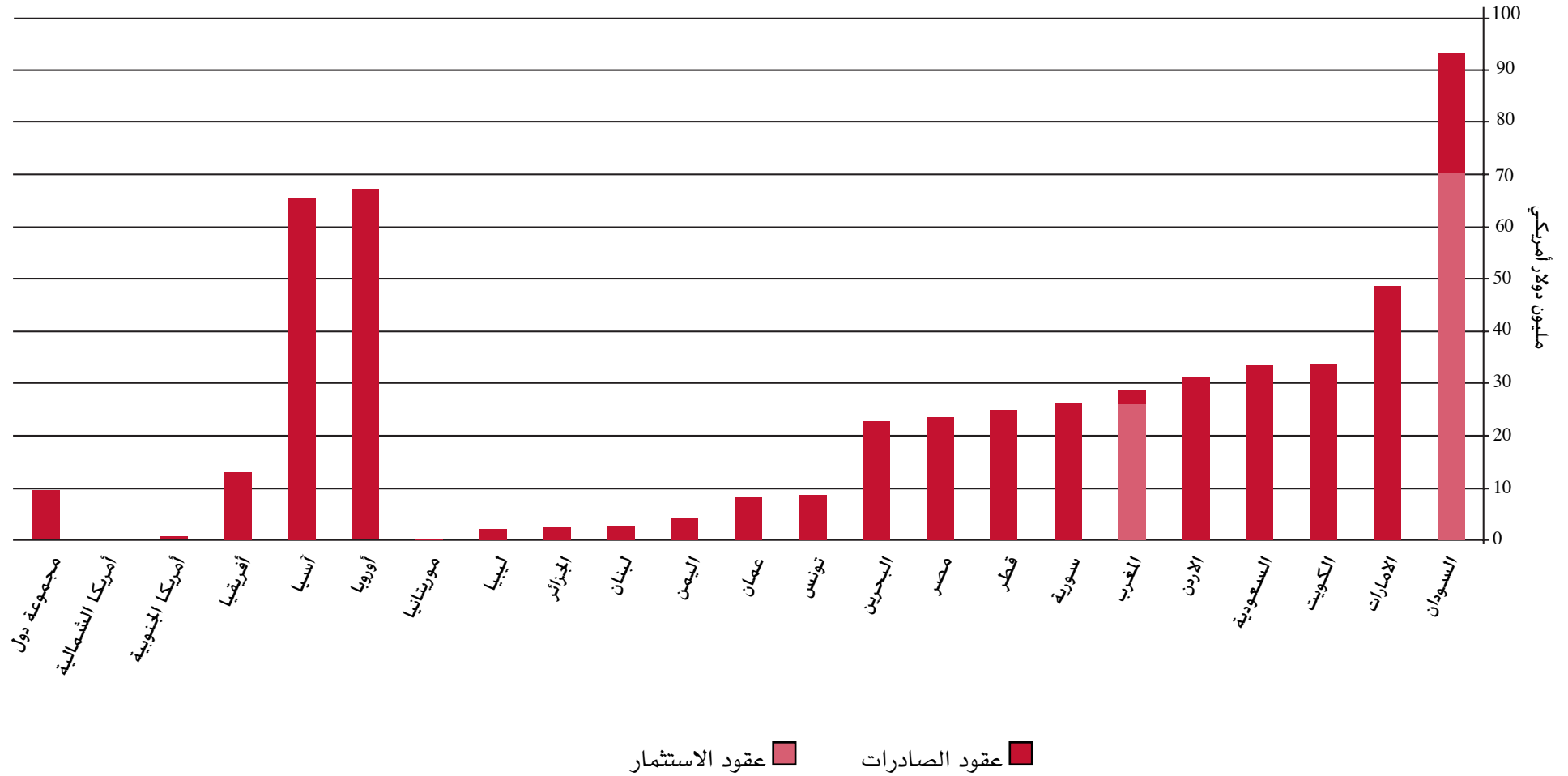
العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ .

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الإستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار. وبالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد . لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

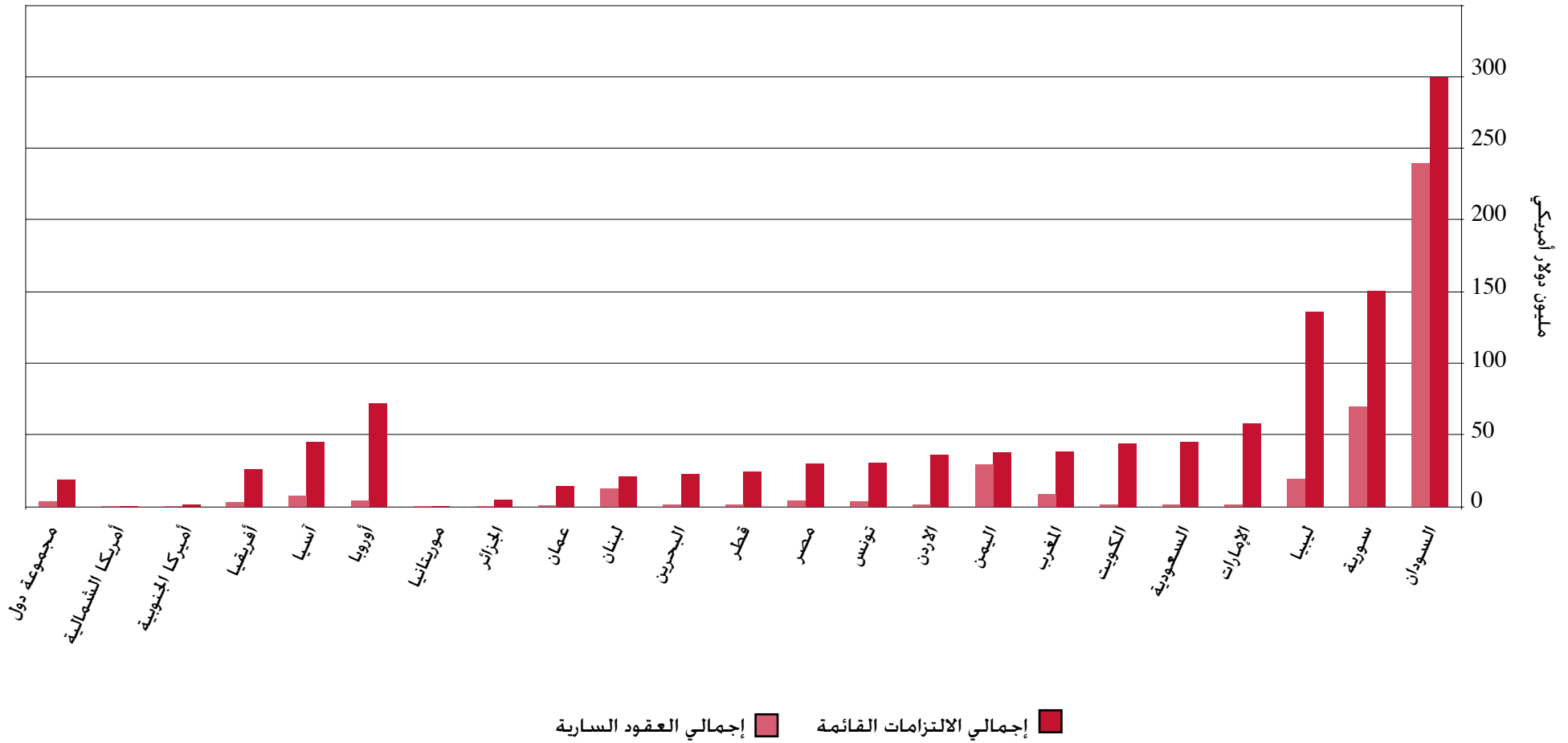
رسم بياني (1)
 عقود الضمان المبرمة خلال عام 2009
 حسب جنسية الأطراف المضمونة



رسم بياني (2)
 عقود الضمان المبرمة خلال عام 2009
 حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة



رسم بياني (3)
 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة
 (كما في 31 /12 /2009)



الفصل الثالث: الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات وأوراق العمل:

واصلت المؤسسة جهودها الرامية لبلوغ أحد أهم الأهداف وراء إنشائها والمتمثل في نشر المعرفة والمساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي ومستجدات صناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة الاستثمار العربية وأوضاعه وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتمتية الموارد البشرية العربية على النحو التالي؛

1.1.3 التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»:

صدر عن المؤسسة خلال العام 2009 التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008»، متضمناً للسنة الثالثة على التوالي، لمحة إحصائية اقتصادية عن الدول العربية، سلطت الضوء على مؤشرات أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة والبيئية العربية خلال العام 2008. وقد تم توزيع نحو 1650 نسخة من التقرير، عبر البريد العادي، على المؤسسات والجهات العربية الحكومية والخاصة المعنية، المؤسسات الإقليمية، المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وسائل الإعلام، ومراكز البحوث والدراسات العربية. كما تلقت المؤسسة على مدار العام طلبات للتزود بنسخ من التقرير، من جهات مختلفة في الدول العربية وبخاصة الباحثين وطلبة الدراسات العليا من داخل الوطن العربي وخارجه ذوي التخصصات المتصلة بجوهر عمل المؤسسة. كما تم إعداد نسخة باللغة الانجليزية للمخص التقرير وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة.

2.1.3 النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»:

- أصدرت المؤسسة خلال العام أربعة أعداد من النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»، تناولت عدداً من الموضوعات المتعلقة بصناعة ضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات. وإضافة إلى الأبواب الثابتة التي تتناول أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس إدارتها ومجلس مساهمياها، تناولت الافتتاحيات كلمة السيد المدير العام حول «قمة الكويت الاقتصادية الأولى»، «الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية»، «وضع الدول العربية على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر والمطلوب منها» و«إطلاق اتحاد أمان»، وأدرجت ضمن أعداد النشرة مجموعة دراسات دولية هامة ذات صلة بتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التمويل الدولي والتجارة الدولية في ظل الأزمة، المزايا الضريبية وأثرها على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني. كما تابعت أعداد النشرة القمة الثلاثين لدول مجلس التعاون الخليجي والتطورات التي طرأت على تصنيفات الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية الهامة ومنها؛ مؤشرات تسجيل ملكية الأصول العقارية، جاهزية البنية الرقمية، تأسيس الكيان القانوني، إنفاذ العقود التجارية، تنافسية السفر والسياحة، دفع الضرائب وتوصيل الكهرباء، وجميعها مواضيع لها أهميتها في تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وبالتالي جذب حصص أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وزعت نحو 4525 نسخة من النشرة لكل عدد فصلي، عبر البريد العادي على الجهات الحكومية والخاصة المعنية، والمصارف ومؤسسات وشركات الاستثمار ومراكز البحوث والأفراد من المعنيين والمهتمين بالاستثمار وصناعة الضمان في المنطقة، إضافة إلى عملاء المؤسسة. بالإضافة إلى نحو 1000 نسخة إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي للمشاركين عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ولوسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

علما بان المؤسسة تحرص على تحميل تقريرها السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية» باللغتين العربية والانجليزية والنشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»، على موقعها الشبكي www.dhaman.org تحقيقا لنشر المعرفة وزيادة الوعي الاستثماري في المنطقة.

3.1.3 أوراق العمل:

قدم السيد مدير عام المؤسسة (6) أوراق عمل خلال فعاليات اقتصادية محلية وخارجية، تم عقدها على مدار العام، سلطت بمجملها الضوء على المواضيع الآتية:

- «تطور خدمات المؤسسة في السودان»، تم تقديمها في ندوة تعريفية بعنوان «أهمية آليات التمويل والتأمين في خدمة الصادرات والواردات السودانية»، المنعقدة بتاريخ 14 فبراير (شباط) 2009 في العاصمة السودانية الخرطوم وبمشاركة برنامج تمويل التجارة العربية.
- «مناخ الاستثمار في الاقتصاد السوري ودور المؤسسة في تحفيز وتشجيع الاستثمارات العربية البينية»، تم تقديمها في المؤتمر الرابع للاستثمار وأسواق المال المنعقد في العاصمة السورية دمشق خلال الفترة 24 - 25 فبراير (شباط) 2009.
- «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، تم تقديمها خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية والذي نظمته المؤسسة في العاصمة اللبنانية بيروت يومي 22-23 يونيو (حزيران) 2009، وهدفت إلى تعريف المشاركين بالتطورات الحديثة التي طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- «التجارب الاستثمارية في الدول العربية»، تم تقديمها خلال جلسات اليوم الثاني ضمن فعاليات الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية، تناولت بعض معوقات الاستثمار في الدول العربية وأهمية الاستفادة من التجارب العملية للمستثمرين في تحسين بيئة ومناخ الاستثمار، إضافة إلى آليات ضمان الاستثمار التي توفرها المؤسسة بما يشجع التدفق السلس للاستثمارات العربية البينية.
- «صناعة الضمان»، تم تقديمها ضمن فعاليات «ملتقى هيئات الضمان العربية والإسلامية الأول» الذي نظمته المؤسسة في العاصمة اللبنانية بيروت يومي 27-28 أكتوبر (تشرين أول) 2009، مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبالتعاون مع الشركة اللبنانية لضمان القروض.
- «دور القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار العربي البيني»، تم تقديمها خلال «المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2009» الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت يومي 19-20 نوفمبر (تشرين ثاني) 2009، تحت عنوان «الاستثمار العربي البيني في ظل نظام عالمي مستجد».

2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها:

نظمت المؤسسة وشاركت في تنظيم (6) فعاليات اقتصادية، خلال العام، تضمنت:

- اجتماع الجمعية العمومية الأول للملتقى الاستثمار العربي بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال، والذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 15 يناير (كانون الثاني) 2009، وقد حضره ممثلون عن العديد من هيئات تشجيع الاستثمار العربية إضافة لعدد من الهيئات الاستثمارية المشتركة في الدول العربية.

- ندوة بعنوان «دور تأمين ائتمان الصادرات في تنمية الصادرات الصناعية الكويتية»، بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة - مركز تنمية الصادرات الصناعية في دولة الكويت بتاريخ 26 يناير (كانون الثاني) 2009، بهدف توعية المصدرين الكويتيين بدور التأمين في تنمية الصادرات وضمان المستحقات. وتأتي الندوة في إطار تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين المؤسسة والمركز في مجال تأمين ائتمان الصادرات الصناعية الكويتية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالعمليات التصديرية.
- ندوة تعريفية بعنوان «أهمية آليات التمويل والتأمين في خدمة الصادرات والواردات السودانية» بالتعاون مع وزارة المالية واتحادي المصارف ورجال الأعمال في العاصمة السودانية الخرطوم بتاريخ 14 فبراير (شباط) 2009.
- «ملتقى آليات الضمان والتمويل» في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ 31 مايو (أيار) 2009، بالتعاون مع كل من الشركة الأردنية لضمان القروض، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، بهدف الترويج لخدمات المؤسسة التأمينية في السوق الأردنية.
- «الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية» في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة 22-23 يونيو (حزيران) 2009، بالتعاون مع كل من مجموعة الاقتصاد والأعمال وهيئة تشجيع الاستثمار اللبنانية (إيدال)، ليشكل منبرا دوريا تلتقي فيه كل الجهات المعنية لبلورة أدوات ووسائل جديدة لتطوير عملية الترويج للاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري العربي.
- «ملتقى هيئات الضمان العربية والإسلامية الأول» في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة 27-28 أكتوبر (تشرين أول) 2009، بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والشركة اللبنانية لضمان القروض.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية:

- نشطت المؤسسة خلال العام 2009 في تسويق خدماتها التأمينية وتعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية من خلال:
- إطلاق حملات بريدية تم تنفيذها في إطار الخطة الإستراتيجية الحالية للمؤسسة، شملت البنوك وشركات التأمين النشطة في الدول العربية الأعضاء وعددا من الجهات الاقتصادية ذات العلاقة باستثمارات الأجانب والمغتربين العرب في الدول العربية، إضافة إلى عدد من المصدرين العرب ذوي التعاملات السابقة وذلك بغرض تعريفهم بمستجدات خدمات المؤسسة وخاصة في مجال ائتمان الصادرات.
 - عضوية «اتحاد أمان» الذي أعلن تأسيسه على هامش «ملتقى هيئات الضمان العربية والإسلامية الأول» المنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة 27-28 أكتوبر (تشرين أول) 2009، بانضمام 17 هيئة تأمين ائتمان صادرات عربية وإسلامية، بهدف تعزيز أواصر التعاون المشترك بين أعضائه بما ينهض بصناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية.
 - المشاركة في «اجتماع التنسيق لتعزيز التعاون في مجال تمويل وضمان التجارة والصادرات» الذي تم تنظيمه خلال الفترة من 1-3 نوفمبر (تشرين ثاني) 2009، في العاصمة السعودية الرياض، وذلك في إطار تعزيز أطر التعاون مع المؤسسات المالية والتأمينية العاملة في مجال تمويل وضمان التجارة والصادرات.

- تبادل زيارات الوفود، حيث تم إيفاد ممثلين عن المؤسسة إلى عدد من الدول الأعضاء ومنها السعودية والإمارات ولبنان والسودان وتونس وموريتانيا والأردن واليمن والجزائر، بينما استقبلت المؤسسة وفوداً من عدد من الدول أعضاء المؤسسة خلال عام 2009.
- ومن جهة أخرى، وقعت المؤسسة (9) عقود واتفاقيات إنتاج وتعاون وشراكة، خلال عام 2009، كالتالي:
 - أربع اتفاقيات ثنائية مع الشركة الأردنية لضمان القروض؛ اتفاقية لتحصيل الديون، اتفاقية تعاون مشترك واتفاقيتان لإعادة التأمين إحداهما بالحصص والأخرى اختيارية.
 - اتفاقية تعاون ثنائية لترويج خدمات ضمان الاستثمار وتأمين اأتمان الصادرات في المملكة العربية السعودية.
 - اتفاقية إنتاج بالعمولة مع منتج في الجمهورية اليمنية تخوله حق تسويق خدمات المؤسسة في السوق اليمنية.
 - عقد منتج ضمان/تأمين خدمات ضمان الاستثمار والقروض واأتمان الصادرات والمؤسسات المالية مع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات يكفل للشركة حق تسويق منتجات المؤسسة في السوق الجزائري.
 - اتفاقية للاكتتاب في رأس مال الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية «كوتيناس»، في تونس بتاريخ 13 أكتوبر (تشرين أول) 2009، بما قيمته 5 ملايين دينار تونسي تمثل ما نسبته 25 % من رأس مال الشركة بعد الزيادة في رأس مالها من 15 إلى 20 مليون دينار تونسي. وبذلك تصبح المؤسسة ثاني أكبر مساهم في رأس مال الشركة.
 - مذكرة تفاهم مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية «كوتيناس» خلال الفترة 29-31 ديسمبر (كانون أول) 2009 للتعاون في مجالات التسويق المشترك وإعادة التأمين والاكتتاب وتقييم المخاطر القطرية والمعلومات الائتمانية والاسترداد والتدريب، إضافة إلى إعداد برنامج عمل مشترك للفترة 2010-2012.

4.3 حضور المؤسسة محلياً وإقليمياً ودولياً:

كما شاركت المؤسسة خلال الفترة في عدة فعاليات محلية وإقليمية ودولية شملت:

- الاجتماعات السنوية للائتلاف الائتماني «Credit Alliance» التي عقدت في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة 19-21 يناير (كانون الثاني) 2009، وتناولت أحدث مستجدات صناعة تأمين اأتمان الصادرات وضمان الاستثمار خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.
- ورشنا عمل بالجمهورية التونسية خلال شهر فبراير (شباط) 2009، بتنظيم مشترك بين الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والجمعية المهنية التونسية للبنوك، شاركت فيهما إلى جانب المؤسسة، مجموعة من البنوك والمؤسسات الاقتصادية، حيث خصصت الأولى لمديري الائتمان بالمصارف بهدف التعريف بخدمات ضمان المصارف، بينما خصصت الثانية للمؤسسات التونسية المستثمرة بالخارج والشركات المصدرة بهدف تعريفها بخدمات تأمين الاستثمار واأتمان الصادرات التي تقدمها المؤسسة.

- الاجتماعات السنوية للتحالف الائتماني «Credit Alliance» والتي عُقدت خلال الفترة 11-12 مايو (أيار) 2009، في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتناولت قضايا ومستجدات صناعة الضمان مع التركيز على ضمان الائتمان المحلي وعمليات التخصيم.
- «اجتماعات نادي براغ لهيئات الضمان في دوله الأعضاء»، المنعقدة في مدينة منسك بجمهورية بيلاروسيا خلال الفترة 8-10 يونيو (حزيران) 2009، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأعضاء وخاصة المتعلقة بالنواحي الفنية في عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول وخدمات التأمين والضمان الجديدة.
- «اجتماع التنسيق لتعزيز التعاون في مجال تمويل وضمان التجارة والصادرات» الذي تم تنظيمه خلال الفترة 1-3 نوفمبر (تشرين ثاني) 2009، في العاصمة السعودية الرياض، وذلك في إطار تعزيز أطر التعاون مع المؤسسات المالية والتأمينية العاملة في مجال تمويل وضمان التجارة والصادرات.
- «ملتقى الكويت المالي» الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة 1-2 نوفمبر (تشرين ثاني) 2009، بحضور مجموعة من الوزراء ومحافظي البنوك المركزية ونخبة من قيادات البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية في العالم العربي، بغرض مناقشة مستقبل المنطقة العربية في مجالي الاستثمار والتمويل في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- «المؤتمر المصرفي العربي السنوي» للعام 2009 الذي عقد تحت عنوان «الاستثمار العربي البيئي في ظل نظام عالمي مستجد» في العاصمة اللبنانية بيروت يومي 19-20 نوفمبر (تشرين ثاني) 2009.

5.3 تطوير الموارد البشرية:

واصلت المؤسسة برنامجها الموجه لتنمية وتطوير المهارات الفنية ورفع مستوى الأداء لمواردها البشرية، حيث أوفدت موظفيها لحضور دورات تدريبية بلغ عددها 4 دورات خلال العام 2009 منها 3 دورات عقدت داخل دولة المقر في مجالات المحاسبة وإدارة علاقات العملاء والحاسب الآلي، إضافة إلى دورة خارجية للتدريب على النظام الجديد لشبكة الكوفاس لأعضاء الاتحاد الائتماني.

6.3 تقنية المعلومات:

1.6.3 الأنظمة والتطوير:

اعتمدت المؤسسة في بناء أنظمتها التقنية على أسلوب التطوير الداخلي لما يتميز به من قدرة تامة على الوفاء بمتطلبات العمل وتمتعته بالمرونة الكاملة التي تتيح إمكانية التعديل والتغيير في البرامج المستخدمة كلما استدعت الحاجة. وفي هذا الإطار، واصلت المؤسسة العمل على تحسين أداء البرامج المطورة وخصوصاً في مجالي المحاسبة والموارد البشرية التي تضمن سرعة وسهولة انسياب المعلومات مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة، مع اختبار نظام متابعة القضايا بالإدارة القانونية.

2.6.3 البنية التحتية:

في إطار الحرص على مواكبة التطور التقني في مجال الأجهزة وملحقاتها، تم استبدال وتحديث عدد من الخوادم والأجهزة المستخدمة بالمؤسسة وتحديث عدد من البرامج وخدمة الانترنت.

3.6.3 الموقع الشبكي:

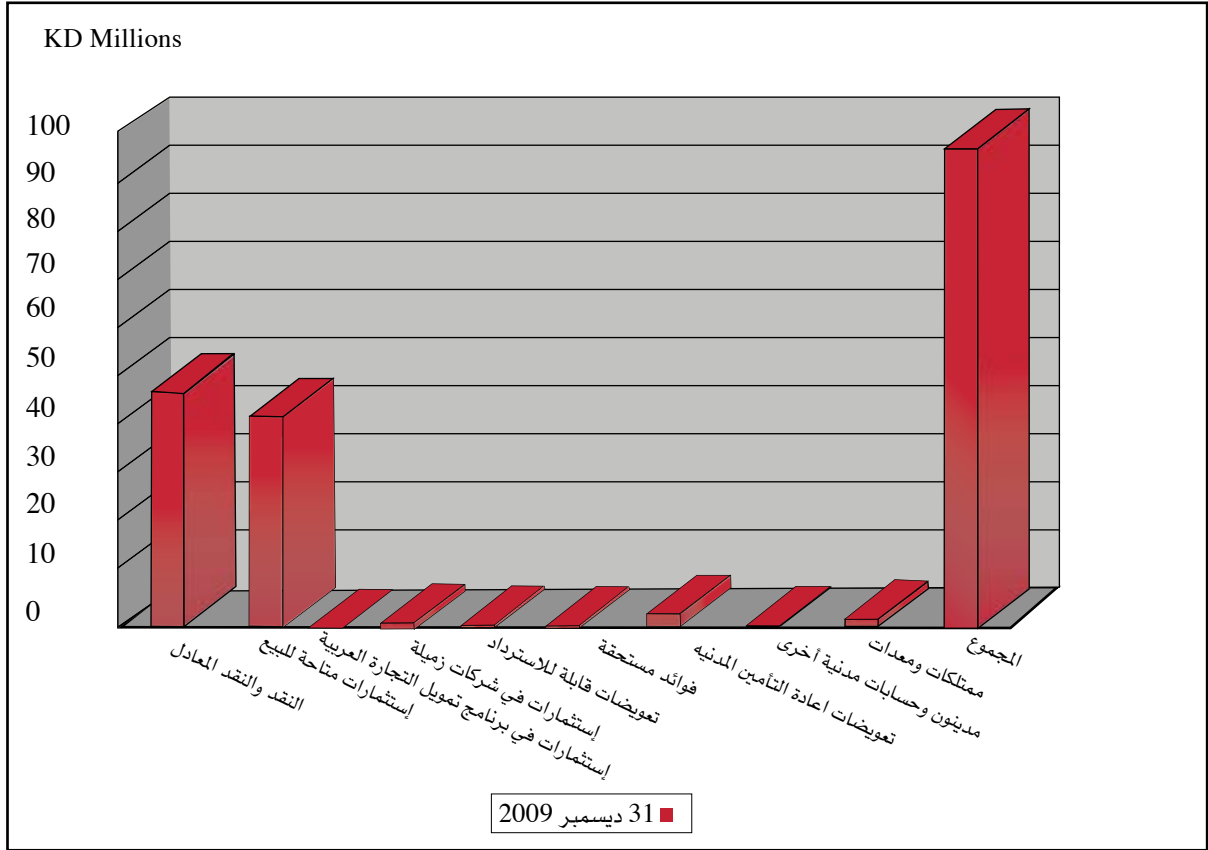
تم خلال العام 2009، متابعة تطوير الموقع الشبكي للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية بعد إطلاقه في حلته الجديدة عام 2008 وخصوصا على صعيد المحتوى ليشمل؛ مطبوعات وتقارير ونشرات ودوريات، سلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لمحات إحصائية عن الدول الأعضاء، الفرص الاستثمارية المتاحة في معظم الدول العربية والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار، فضلا عن الرد على نحو 300 استفسار عن معلومات عبر الموقع. كما تم الانتهاء من ترجمة الموقع إلى اللغة الفرنسية بالاعتماد على كوادر المؤسسة، على أن يدرج التحديث على الموقع خلال العام 2010.

7.3 النشاط الإعلامي:

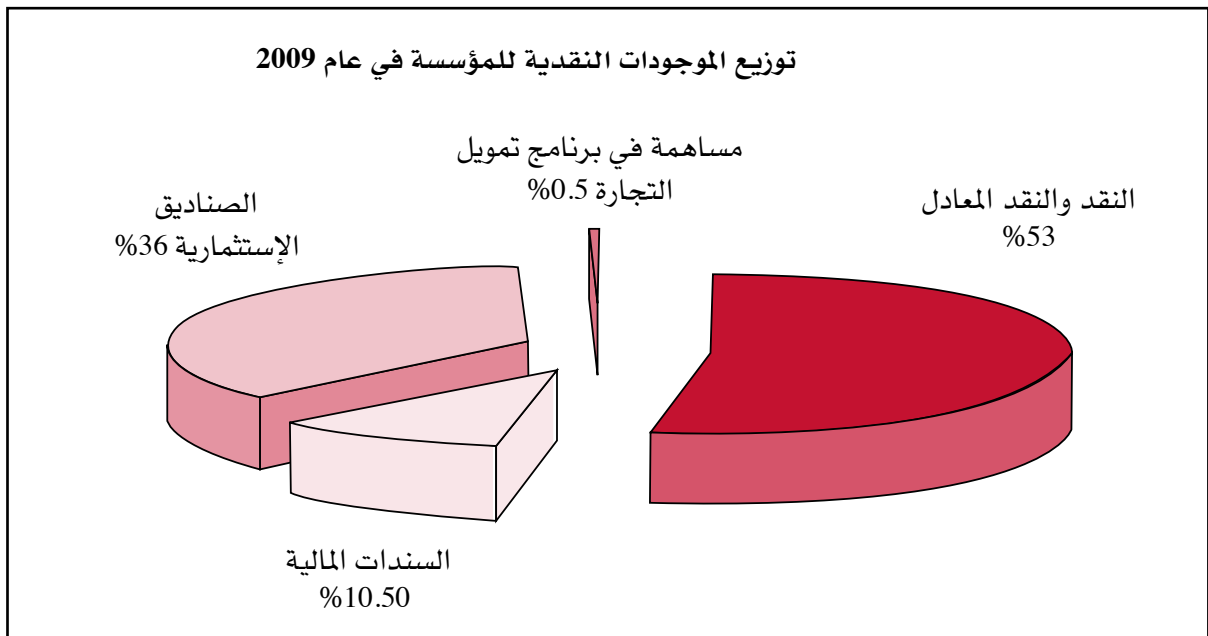
تم تعزيز الحضور الإعلامي للمؤسسة في المنطقة والعالم باتباع أحدث وأنسب الأساليب المتاحة وبما يدعم إظهار دورها الحيوي وإبراز إنجازاتها وتوصيل رسالتها، بما ترتب عليه رصد أكثر من (300) خبر في الصحف والمجلات العربية والدولية، حول أنشطة المؤسسة ومشاركاتها في المؤتمرات والندوات، وحجم عملياتها المبرمة والاتفاقيات الموقعة، خلال العام 2009، مع عدد من المؤسسات والهيئات العربية. كما تناولت بعض الصحف عددا من المواضيع التي وردت ضمن مطبوعات المؤسسة السنوية والفصلية خلال العام 2009.

الفصل الرابع: التقرير المالي

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2009 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 97,481,581 ديناراً كويتياً (339,302,405 دولاراً أمريكياً) كما يظهره الشكل التالي:



وبلغت الموجودات النقدية التي تتكون من النقد والنقد المعادل وصناديق استثمارية وسندات ومساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية مبلغ 90,617,394 ديناراً كويتياً (315,410,352 دولاراً أمريكياً)، ويظهر الشكل التالي توزيع نسب الموجودات النقدية في 2009.



كما بلغت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 86,946,608 ديناراً كويتياً (302,633,512 دولاراً أمريكياً) وهي تتكون من رأس المال المدفوع وقدره 55,512,443 ديناراً كويتياً (193,221,173 دولاراً أمريكياً) والإحتياطي العام وقدره 31,600,181 ديناراً كويتياً (109,990,188 دولاراً أمريكياً) والإنخفاض في التغيرات المترابطة في القيمة العادلة وقدرها 166,016 ديناراً كويتياً (577,849 دولاراً أمريكياً).

وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق كما في 31 ديسمبر 2009 فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع وحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى 2,252,336 ديناراً كويتياً (7,839,666 دولاراً أمريكياً) (بيان الدخل).

كما أظهرت نتائج الاستثمار أرباح محققة قدرها 4,268,473 ديناراً كويتياً (14,857,198 دولاراً أمريكياً) من توزيعات أرباح وبيع عدد من الإستثمارات في سندات وصناديق مالية ومحافظ إستثمارية (بيان الدخل - إيضاح 3)، وبلغت أرباح فروق العملة 1,301,637 ديناراً كويتياً وبذلك يكون مجموع الأرباح التشغيلية 7,822,446 ديناراً كويتياً (27,227,449 دولاراً أمريكياً).

وفيما يتعلق بصافي نتائج أعمال السنة 2009 فيظهر ربح قدره 5,228,186 ديناراً كويتياً (18,197,654 دولاراً أمريكياً).

وترجع الأرباح الفعلية المحققة في إستثمارات المؤسسة للمتابعة المستمرة لإدارة المؤسسة لأوضاع الأسواق المالية العالمية والعربية وإتخاذ القرارات المناسبة بما تحقق أفضل العوائد للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بالإنفاق فلقد بلغت المصروفات الإجمالية 2,480,801 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2009 (8,634,880 دولاراً أمريكياً) وهي أقل من معدل الصرف الإجمالي والمحدد بالموازنة التقديرية لعام 2009 بمبلغ 64,199 ديناراً كويتياً (223,456 دولاراً أمريكياً) بنسبة 2.5% نتيجة لقيام الإدارة العامة بترشيد الإنفاق والعمل على تخفيض المصاريف الفعلية خلال الربع الأخير من عام 2009.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

البيانات المالية
31 ديسمبر 2009

العيان والعصيمي وشركاهم إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
سندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
برج بيتك
الطابق ١٨ - ٢١
ساحة الصفاة
شارع أحمد الجابر
هاتفنا: ٢٢٤٥٢٨٨٠ / ٢٢٤٥٥٠٠٠
فاكس: ٢٢٤٥٦١٩٩
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/mc

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

لقد دقنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009 وبيانات الدخل والخل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن البيانات المالية

إن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتتضمن هذه المسؤولية: وضع أدوات الرقابة الداخلية وتطبيقها والاحتفاظ بها فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية والعرض العادل لها والتأكد من أن هذه البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف بصورة معنلة.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقييم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2009 وعن نتائج أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

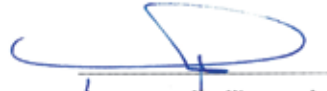
العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضا أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها
ضرورية لأغراض التدقيق. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 مخالفات على
وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة 1 - الكويت
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

1 مارس 2010

الكويت

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008 دينار كويتي	2009 دينار كويتي	إيضاحات	
			الإيرادات:
908,364	990,106		إجمالي أقساط الضمان
(75,043)	(33,044)		أقساط ضمان محولة
833,321	957,062		صافي أقساط الضمان
-	(161,760)	12	مخصص الأخطار السارية
-	(217,027)	12	مخصص تعويضات تحت التسوية
833,321	578,275		صافي أقساط الضمان المكتسبة
(49,562)	(45,900)		مصروفات وعمولات أخرى
783,759	532,375		نتائج الضمان
28,104	185,672		إيرادات عمولات على صناديق ضمان
811,863	718,047		
1,047,74	921,316		إيرادات فوائد على ودائع
800,01	585,126		فوائد سندات
(8,123,292)	4,268,473	3	صافي إيرادات استثمارات
(1,576,215)	1,301,637		ربح (خسارة) تحويل عملات أجنبية
5,908	27,847		إيرادات أخرى متنوعة
(7,033,975)	7,822,446		مجموع الإيرادات
			المصروفات
1,469,229	1,593,874		الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت
758,232	764,341		الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية
81,547	81,822		الباب الثالث - مصروفات رأسمالية
48,423	40,764		الباب الرابع - مخصصات وأخرى
2,357,431	2,480,801		مجموع المصروفات
(9,391,406)	5,341,645		ربح (خسارة) السنة قبل خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
(3,170,374)	(113,459)	6	خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
(12,561,780)	5,228,186		ربح (خسارة) السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008	2009	إيضاحات
دينار كويتي (12,561,780)	دينار كويتي 5,228,186	
		ربح (خسارة) السنة
		إيرادات شاملة أخرى
(6,916,664)	3,758,871	صافي أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
(304,902)	(800,474)	3 صافي أرباح محققة محولة إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع
3,170,374	113,459	6 خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
(4,051,192)	3,071,856	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة
(16,612,972)	8,300,042	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2009

2008 دينار كويتي	2009 دينار كويتي	إيضاحات	الموجودات
2,581,556	47,746,679	4	النقد والنقد المعادل
17,700,000	-	4	ودائع لأجل
11,524,644	-	5	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
35,965,306	42,870,715	6	استثمارات متاحة للبيع
-	1,331,977	7	استثمارات في شركة زميلة
20,729,131	-	8	المستحق من دولة عضو
2,068,816	583,261	9	تعويضات قابلة للاسترداد
2,655,126	2,655,126	10	المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
1,286,180	651,210		مديون وموجودات أخرى
1,713,520	1,642,613	11	ممتلكات ومعدات
96,224,279	97,481,581		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
563,636	599,526		دائنون ومطلوبات أخرى
-	378,787	12	احتياطيات تأمين فنية
2,093,180	2,060,086	13	التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
5,651,100	5,651,100	10	المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
1,521,887	1,845,474		مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
9,829,803	10,534,973		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
55,512,443	55,512,443	14	رأس المال المدفوع
34,119,905	31,600,181	15	احتياطي عام
(3,237,872)	(166,016)		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
86,394,476	86,946,608		إجمالي حقوق الملكية
96,224,279	97,481,581		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المجموع	أرباح محتفظ بها	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي عام	رأس المال المدفوع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
86,394,476	-	(3,237,872)	34,119,905	55,512,443	الرصيد كما في 1 يناير 2009
5,228,186	5,228,186	-	-	-	ربح السنة
3,071,856	-	3,071,856	-	-	إيرادات شاملة أخرى
8,300,042	5,228,186	3,071,856	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
-	(5,228,186)	-	5,228,186	-	المحول إلى الاحتياطي العام
(7,747,910)	-	-	(7,747,910)	-	فوائد معفاة (إيضاح 8)
86,946,608	-	(166,016)	31,600,181	55,512,443	الرصيد في 31 ديسمبر 2009
101,919,438	-	813,320	47,099,291	54,006,827	الرصيد كما في 1 يناير 2008
(12,561,780)	(12,561,780)	-	-	-	ربح السنة
(4,051,192)	-	(4,051,192)	-	-	خسائر شاملة أخرى
(16,612,972)	(12,561,780)	(4,051,192)	-	-	إجمالي الخسائر الشاملة للسنة
1,505,616	-	-	-	1,505,616	الزيادة في رأس المال
(417,606)	-	-	(417,606)	-	مساهمة لدعم الشعب الفلسطيني
-	12,561,780	-	(12,561,780)	-	المحول إلى الاحتياطي العام
86,394,476	-	(3,237,872)	34,119,905	55,512,443	الرصيد في 31 ديسمبر 2008

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008 دينار كويتي	2009 دينار كويتي	إيضاحات	أنشطة العمليات
(12,561,780)	5,228,186		ريح (خسارة) السنة تعديلات ل:
81,547	81,822		استهلاك
8,123,292	(4,268,473)	3	صافي (إيرادات) خسائر استثمارات
3,170,374	113,459	6	خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
(1,847,761)	(1,506,442)		إيرادات فوائد
179,617	179,617		مصرفات عقد إيجار تمويلي
(2,854,711)	(171,831)		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(3,075,548)	14,675,811		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(295,135)	1,485,555		تعويضات قابلة للاسترداد
(221,201)	13,441,597		المستحق من دولة عضو
132,583	-		المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
3,612,209	174,594		مدينون وموجودات أخرى
22,225	35,890		دائنون ومطلوبات أخرى
-	378,787		احتياطيات تأمين فنية
82,249	-		المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
(92,081)	323,587		مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
(2,689,410)	30,343,990		النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات
515,546	316,832		توزيعات أرباح مستلمة
1,847,761	1,506,442		فوائد مستلمة
(42,606)	-		المدفوع لدعم الشعب الفلسطيني
(368,709)	32,167,264		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة العمليات
			أنشطة الاستثمار
(14,067,157)	(18,018,620)		شراء استثمارات متاحة للبيع
14,730,127	14,872,082		المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع

2008 دينار كويتي	2009 دينار كويتي	
-	(1,331,977)	حيازة استثمار في شركة زميلة
(20,941)	(10,915)	شراء ممتلكات ومعدات
(7,700,000)	17,700,000	ودائع لأجل
(7,057,971)	13,210,570	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(210,546)	(212,711)	المدفوع من التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
1,130,616	-	المحصل من زيادة رأس المال المدفوع
920,070	(212,711)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة التمويل
(6,506,610)	45,165,123	صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
9,088,166	2,581,556	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
2,581,556	47,746,679	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

4

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 20 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

1 - نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء. إن الأغراض الأساسية للمؤسسة هي توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأقطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص. ب. 23568، الصفاة 13096، دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 1 مارس 2010.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للممارسات المتبعة من قبل «المنظمات العربية».

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه.

قامت المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية:

معييار المحاسبة الدولي 1 «عرض البيانات المالية» - (معدل):

يتطلب المعيار المعدل عرض التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن المعاملات مع المالكين بصفته مالكين (تغيرات في الإيرادات للمالكين) ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتعين عرض جميع التغيرات الأخرى في حقوق الملكية (التغيرات في حقوق ملكية غير المالكين) كبنود منفصل في بيان الأداء (بيان الدخل الشامل). ليس من المسموح به أن يتم عرض بنود بيان الدخل الشامل ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

المعييار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات

يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. إن قياسات القيمة العادلة المتعلقة بالبنود المدرجة بالقيمة العادلة يتم الإفصاح عنها من خلال مصدر المدخلات باستخدام طريقة

الجدول الهرمي ذو الثلاث مستويات، حسب الفئة، لكافة الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي الآن تسوية الرصيد الافتتاحي بالرصيد الختامي لقياس القيمة العادلة للمستوى ٣، وكذلك التحويلات الجوهرية بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة. توضح التعديلات أيضاً متطلبات الإفصاح لمخاطر السيولة فيما يتعلق بمعاملات المشتقات والموجودات المستخدمة لإدارة السيولة. إن الإفصاحات حول قياس القيمة العادلة قد تم عرضها في الإيضاح 19. إن الإفصاحات حول مخاطر السيولة لم تتأثر بصورة جوهرية بالتعديلات وقد تم عرضها في إيضاح 18.

تحسينات المعايير الدولي للتقارير المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2008 وأبريل 2009 مجموعة من التعديلات على بعض المعايير حيث يهدف بصورة رئيسية إلى إزالة حالات عدم التوافق وتقديم التوضيحات حول نصوص هذه المعايير. إن تطبيق التعديلات التالية قد نتج عنه تغييرات في بعض السياسات المحاسبية للمؤسسة ولكن ليس له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمؤسسة.

معيار المحاسبة الدولي 1: عرض البيانات المالية (معدل)

معيار المحاسبة الدولي 16: ممتلكات وآلات ومعدات ويسري في 1 يناير 2009

معيار المحاسبة الدولي 19: مكافآت الموظفين ويسري في 1 يناير 2009

معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد في 1 يوليو 2009

معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية: العرض ويسري في 1 يناير 2009

معيار المحاسبة الدولي 36: انخفاض قيمة الموجودات ويسري في 1 يناير 2009

معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية إلا إنها ليست إلزامية بعد ولم يتم تطبيقها بعد

معيار المحاسبة الدولي 27: البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (معدل) ويسري في 1 يوليو 2009

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ويسري في 1 يناير 2013

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 16: تغطية صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية ويسري في 1 أكتوبر 2009

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17: توزيع الموجودات غير النقدية على المالكين ويسري في 1 يوليو 2009

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 27 (معدل) أن يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية في شركة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم مالكين. لذلك، فإن هذه المعاملة لم تعد ينتج عنها شهرة ولن ينتج عنها أرباح أو خسائر. إضافة إلى ذلك، فإن هذا المعيار المعدل يؤدي إلى التغيير في المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك المحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة. إن تغييرات المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (معدل) ومعيار المحاسبة الدولي 27 (معدل) سوف تؤثر على الحيازات المستقبلية أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ويسري في 1 يناير 2013

سوف يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل معيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39 عند بدء سريانه. سوف يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى تعديلات في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية للمؤسسة. سوف يتم تطبيق هذه التعديلات على البيانات المالية المجمعة عندما يصبح هذه المعيار ساري المفعول.

ليس من المتوقع أن يكون لتطبيق المعايير والتفسيرات الأخرى تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للمؤسسة.

تحقق الإيرادات

تؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة. تتحقق إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويتوقف تحقق فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها أو التي مر وقت استحقاقها ويتم تسجيلها في بيان الدخل عند استلامها.

النقد والنقد المعادل

يتضمن النقد من نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتكون النقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع ذات فترة استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

استثمارات وموجودات مالية أخرى

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إما كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو قروض ومدنيين أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع، متى كان ملائماً. عندما يتم تسجيل الموجودات المالية مبدئياً يتم قياسها بالقيمة العادلة زائدا تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقوم المؤسسة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية بعد التسجيل المبدئي وتقوم بإعادة تقييم هذا التصنيف في كل نهاية سنة مالية متى كان ذلك مسموحاً به وملائماً.

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية «بالطريقة المعتادة» يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف في الأسواق.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

بعد التحقق المبدئي يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

استثمارات متاحة للبيع

بعد التحقق المبدئي تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر كبنء منفصل من حقوق الملكية حتى استبعاد الاستثمار أو حتى يتحدد بأن الاستثمار قد انخفضت قيمته وعندئذ تسجل الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل. تدرج الاستثمارات التي ليس بالإمكان قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة إذا وجدت.

القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصورة نشطة في أسواق مالية منظمة، بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معلنة بنهاية الأعمال في تاريخ التقارير المالية. بالنسبة للاستثمارات التي لا يتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن استخدام معاملات تجارية بحته حديثة في السوق وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي الشركة التي تمارس عليها المؤسسة تأثيراً ملموساً يستدل عليه عادةً بحيازة حصة ملكية بنسبة 20 % إلى 50 % من حق التصويت في الشركة المستثمر فيها. تتضمن البيانات المالية حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديلها بعد ذلك بالتغيرات بعد الحيازة في حصة المؤسسة من حقوق ملكية الشركة الزميلة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها. تقيد المؤسسة حصتها في إجمالي أرباح أو خسائر المحققة للشركة الزميلة في بيان الدخل من تاريخ بداية التأثير الفعلي أو الملكية الفعلية حتى تاريخ انتهاء ممارسة التأثير أو الملكية فعلياً. إن التوزيعات المستلمة من شركة زميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

إن التعديلات على القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية لكي تعكس التغيرات في حصة المؤسسة في الشركة الزميلة الناتجة من التغيرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة. تدرج حصة المؤسسة في تلك التغيرات مباشرةً في حقوق الملكية؛ احتياطي القيمة العادلة أو احتياطي تحويل عملات أجنبية، متى كان ذلك مناسباً.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع شركات زميلة في حدود حصة المؤسسة في الشركة الزميلة. تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم يكن بالمعاملة دليل على انخفاض قيمة الأصل المحول. يتم إجراء تقييم لغرض تحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة عندما يكون هناك مؤشراً على أن الأصل قد انخفضت قيمته أو أن خسائر انخفاض القيمة التي تم تسجيلها في سنوات سابقة لم تعد موجودة.

تعد البيانات المالية للشركة الزميلة إما في تاريخ التقارير المالية للمؤسسة أو في تاريخ قبل تاريخ التقارير المالية للمؤسسة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ البيانات المالية للمؤسسة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم عمل تعديلات لتعكس تأثير المعاملات أو الأحداث الجوهرية التي تجري في الفترة بين تاريخ التقارير المالية للشركة الزميلة وتاريخ التقارير المالية للمؤسسة.

عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

لا يتم تحقق أصل مالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

- أ - ينتهي الحق في التدفقات النقدية من الأصل
- ب - تحتفظ المؤسسة بالحق في التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ذي علاقة بموجب ترتيب «القبض والدفع»
- ج - تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل وإما قامت بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المؤسسة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالمبلغ الدفترية الأصلي لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المؤسسة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه .

عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل .

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هنالك دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل ذلك الدليل، تقيد أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل. يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل السوق الحالي لعائد على أصل مالي مماثل.

تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسؤولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها .

المدينون

يدرج المدينون بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها .

الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات.

سيارات	5 سنوات
أثاث ومعدات	سنة واحدة
مباني	40 سنة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

الدائنون

يدرج الدائنون بالتكلفة .

مخصص الأخطار السارية

إن الأخطار السارية هي تلك الأجزاء من الأقساط المكتسبة المكتسبة في سنة التي تتعلق بفترات مخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم تأجيل النسبة المتعلقة بفترات لاحقة كمخصص الأخطار السارية.

مخصص تعويضات تحت التسوية

يتم إجراء تقديرات للتكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المبلغ عنها كما في تاريخ التقارير المالية. إن مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات لم يتم دفعها، يتم احتسابه من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوفرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغيرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً.

عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في بيان المركز المالي واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية. يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الدخل على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث أن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلقة بها.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية. كما يتم دفع مكافآت نهاية الخدمة وفقاً للمادة 31 من لائحة نظام العاملين مع مدخرات العاملين.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ التقارير المالية ويتم تحويلها إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة كما في ذلك التاريخ. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن التحويل في بيان الدخل.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج من حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمارات متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة .

مطلوبات عقد التأمين

بالنسبة لعقود التأمين ، يجب وضع تقديرات لكل من التكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات المدرجة كما في تاريخ التقرير المالية ومخصص المطالبات تحت التسوية. يمكن أن يستغرق التحديد المؤكد لتكاليف المطالبات النهائية وتكاليف بعض أنواع الوثائق فترة طويلة من الوقت.

3 - صافي إيرادات استثمارات

2008 دينار كويتي	2009 دينار كويتي	
-	3,151,167	أرباح محققة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(8,943,740)	-	خسائر غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
304,902	800,474	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
515,546	316,832	إيرادات توزيعات أرباح
(8,123,292)	4,268,473	

4 - النقد والنقد المعادل

2008 دينار كويتي	2009 دينار كويتي	
1,331,556	980,352	نقد في الصندوق ولدى البنوك
18,950,000	46,766,327	ودائع لأجل
20,281,556	47,746,679	
(17,700,000)	-	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
2,581,556	47,746,679	

إن متوسط معدل الفائدة على الودائع يتراوح بين 2.42 % إلى 3.5 % (2008: 4.5 % إلى 6.25 %).

إن تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة وتحليل الحساسية للموجودات مفصّل عنه في إيضاح 18.

5 - استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2008	2009
دينار كويتي	دينار كويتي
11,524,644	-
11,524,644	-

محفوظ بها للمتاجرة:

استثمارات في محافظ أوراق مالية مدارة

6 - استثمارات متاحة للبيع

2008	2009
دينار كويتي	دينار كويتي
11,064,451	9,572,544
24,535,124	32,932,440
365,731	365,731
35,965,306	42,870,715

سندات

صناديق مدارة

استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية

إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة لها معدلات فائدة تتراوح بين 4 % إلى 9.75 % (2008: من 4 % إلى 9.75 %).

تم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 113,459 دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 3,170,374 دينار كويتي) فيما يتعلق بالصناديق المدارة التي تعرضت لانخفاض كبير ومتواصل في القيمة.

تمثل الاستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية نسبة 0.25 % من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توفر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

7 - استثمار في شركة زميلة

يوجد لدى المؤسسة الاستثمارات التالية في الشركات الزميلة:

النشاط الأساسي	نسبة الملكية	
	2008	2009
تأمين التجارة الخارجية	-	25 %

بلد التأسيس

الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية تونس

قامت المؤسسة خلال السنة بحيازة 50,000 سهم مقابل مبلغ 1,331,977 دينار كويتي بنسبة 25 % من رأسمال «الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية»، شركة مؤسسة في الجمهورية التونسية.

2008	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	5,327,908	حصة المؤسسة في بيان المركز المالي لشركات زميلة:
-	25%	صافي الموجودات
-	1,331,977	نسبة الملكية
		الحصة في صافي قيمة الموجودات للشركة الزميلة

لم تقم المؤسسة بالمحاسبة عن حصتها في الشركة الزميلة حيث إنها تعتبر ليست جوهرية إلى بيان الدخل.

8 - المستحق من دولة عضو

يمثل المستحق من دولة عضو المبلغ المستحق للمؤسسة من الدولة العضو كما يلي:

دولار أمريكي	
49,897,124	المبلغ الأساسي
25,086,166	فوائد تأخير
74,983,290	
20,729,131	المعادل بالدينار الكويتي

قامت الدولة العضو بسداد المبلغ الأساسي بالكامل. وافق مجلس المساهمين في قراره رقم (3) في 16 أبريل 2009 على التنازل عن فوائد بمبلغ 25,086,166 دولار أمريكي من خلال خصم المبلغ من الاحتياطي العام للمؤسسة.

إن الحركة على الدين هي كما يلي:

2008	2009	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
74,983,290	74,983,290	الرصيد الافتتاحي
-	(25,086,166)	فوائد معفاة
-	(49,897,124)	المدفوع خلال السنة
74,983,290	-	الإجمالي كما في 31 ديسمبر
20,729,131	-	المعادل بالدينار الكويتي

9 - تعويضات قابلة للاسترداد

2008	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,776,715	4,071,850	الرصيد في بداية السنة
297,449	8,803	صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة
(5,961)	(1,494,358)	التعويضات المستردة خلال السنة
3,647	-	أثر التغير في فرق العملة
4,071,850	2,586,295	
(2,003,034)	(2,003,034)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
2,068,816	583,261	الرصيد في نهاية السنة

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية عن مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

10 - المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين

يمثل المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. أما المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين فتتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع شركات إعادة التأمين هذه، فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

11 - ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم شراؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 67,648 دينار كويتي (2008: 67,648 دينار كويتي).

12 - احتياطات تأمين فنية

2008	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	161,760	مخصص الأخطار السارية
-	217,027	مخصص تعويضات تحت التسوية
-	378,787	

تقوم المؤسسة بتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية للتعويضات التي تمت خلال السنة على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الحسبان طبيعة المخاطر المؤمن عليها.

13 - التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي تستحق كما يلي:

2008	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	
179,617	179,617	أقل من سنة
898,085	898,085	من سنة إلى خمس سنوات
3,412,723	3,233,106	أكثر من خمس سنوات
4,490,425	4,310,808	المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
(2,397,245)	(2,250,722)	ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية
2,093,180	2,060,086	

14 - رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2009 وحصص كل دولة عضو وهيئات أخرى هو كما يلي:

المدفوع		المصدر		
2008	2009	2008	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
				أ- الدولة العضو
525,000	525,000	525,000	525,000	المملكة الأردنية الهاشمية
2,350,000	2,350,000	2,350,000	2,350,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
500,000	500,000	500,000	500,000	مملكة البحرين
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	الجمهورية التونسية
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
200,000	200,000	200,000	200,000	جمهورية جيبوتي
3,750,000	3,750,000	3,750,000	3,750,000	المملكة العربية السعودية
1,217,932	1,217,932	1,217,932	1,217,932	جمهورية السودان
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية العربية السورية
58,735	58,735	58,735	58,735	جمهورية الصومال الديمقراطية
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية العراقية
750,000	750,000	750,000	750,000	سلطنة عمان
500,000	500,000	500,000	500,000	دولة فلسطين
2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	دولة قطر
3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	دولة الكويت
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية اللبنانية
2,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	جمهورية مصر العربية
2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	المملكة المغربية
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	الجمهورية اليمنية
26,101,667	26,101,667	26,101,667	26,101,667	
				ب- هيئات مالية عربية
15,202,800	15,202,800	15,202,800	15,202,800	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
8,118,000	8,118,000	8,118,000	8,118,000	صندوق النقد العربي
5,106,960	5,106,960	5,106,960	5,106,960	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
983,016	983,016	1,092,240	1,092,240	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
55,512,443	55,512,443	55,621,667	55,621,667	

15 - الاحتياطي العام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على «تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال» وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10 % من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس المال.

16 - الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

في 31 ديسمبر 2009 بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 118,945,465 دينار كويتي (2008: 109,589,305 دينار كويتي). في تاريخ التقارير المالية، توجد مبالغ معاد تأمينها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بمبلغ 11,894,220 دينار كويتي (2008: 11,666,496 دينار كويتي).

ترى الإدارة، طبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، أن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

17 - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات علاقة الدول الأعضاء. في سياق الأعمال الطبيعي وبعد موافقة الإدارة، تم استلام أتعاب بمبلغ 185,672 دينار كويتي مقابل إدارة موجودات بصفة الأمانة لصالح دولة عضو (2008: 28,104 دينار كويتي). إن المخاطر غير التجارية المتعلقة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمون من قبل الدول الأعضاء.

18 - مخاطر الأدوات المالية

تكمن المخاطر ضمن أنشطة المؤسسة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى.

إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للمؤسسة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث يتم تقسيم النوع الأخير إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار السهم.

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أساسية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدنيين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات القابلة للاسترداد والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسة تتعرض للمخاطر التالية:

18.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هو مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مما ينتج عنه تكبد خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسة من النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والسندات. إن النقد مودع لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي. يتم إصدار السندات إما من قبل مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي أو

من قبل حكومات .

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات وأي تعزيزات اقتمانية أخرى يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود بيان المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالمجمل قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الأساسية (إن وجدت).

مجممل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2008 دينار كويتي	مجممل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2009 دينار كويتي	
2,581,556	47,746,679	النقد والنقد المعادل
17,700,000	-	ودائع لأجل
11,064,451	9,572,544	استثمارات متاحة للبيع (سندات)
2,068,816	583,261	تعويضات قابلة للاسترداد
2,655,126	2,655,126	مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
1,286,180	651,210	مدينون وموجودات أخرى
37,356,129	61,208,820	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

ترى الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث إن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء.

18.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المؤسسة صعوبات في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر، تستثمر المؤسسة في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى التي يسهل تحققها.

إن قائمة استحقاق الموجودات و المطلوبات في 31 ديسمبر 2009 هي كما يلي:

المجموع	أكثر من 3 سنوات	1 إلى 3 سنوات	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	في 31 ديسمبر 2009
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
47,746,679	-	-	-	-	47,746,679	النقد والنقد المعادل
-	-	-	-	-	-	ودائع لأجل
42,870,715	9,572,544	33,298,171	-	-	-	استثمارات متاحة للبيع
1,331,977	1,331,977	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
583,261	-	583,261	-	-	-	تعويضات قابلة للاسترداد
2,655,126	-	-	-	2,655,126	-	مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
651,210	-	-	-	370,595	280,615	مدينون وموجودات أخرى
1,642,613	1,642,613	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
97,481,581	12,547,134	33,881,432	-	3,025,721	48,027,294	إجمالي الموجودات
599,526	-	-	174,704	-	424,822	دائنون ومصرفيات مستحقة
378,787	-	378,787	-	-	-	احتياطيات تأمين فنية
2,060,086	1,946,243	113,843	-	-	-	التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
5,651,100	-	-	-	5,651,100	-	مستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
1,845,474	1,845,474	-	-	-	-	مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
10,534,973	3,791,717	492,630	174,704	5,651,100	424,822	إجمالي المطلوبات
86,946,608	8,755,417	33,388,802	(174,704)	(2,625,379)	47,602,472	صافي الموجودات

المجموع	أكثر من 3 سنوات	1 إلى 3 سنوات	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	في 31 ديسمبر 2008
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
						الموجودات
2,581,556	-	-	-	-	2,581,556	النقد والنقد المعادل
17,700,000	-	-	-	17,700,000	-	ودائع لأجل
						استثمارات مدرجة بالقيمة
11,524,644	-	-	-	-	11,524,644	العادلة من خلال بيان الدخل
35,965,306	4,594,896	31,370,410	-	-	-	استثمارات متاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
20,729,131	-	-	20,729,131	-	-	المستحق من دولة العضو
2,068,816	-	583,261	1,485,555	-	-	تعويضات قابلة للاسترداد
2,655,126	-	2,655,126	-	-	-	مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
1,286,180	-	-	118,223	645,732	522,225	مديون وموجودات أخرى
1,713,520	1,713,520	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
<u>96,224,279</u>	<u>6,308,416</u>	<u>34,608,797</u>	<u>22,332,909</u>	<u>18,345,732</u>	<u>14,628,425</u>	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
563,636	-	-	160,023	-	403,613	دائنون ومصروفات مستحقة
-	-	-	-	-	-	احتياطيات تأمين فنية
2,093,180	-	2,060,086	33,094	-	-	التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
5,651,100	-	5,651,100	-	-	-	مستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
1,521,887	1,521,887	-	-	-	-	مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
<u>9,829,803</u>	<u>1,521,887</u>	<u>7,711,186</u>	<u>193,117</u>	<u>-</u>	<u>403,613</u>	إجمالي المطلوبات
<u>86,394,476</u>	<u>4,594,896</u>	<u>26,897,611</u>	<u>22,139,792</u>	<u>18,345,732</u>	<u>14,224,812</u>	صافي الموجودات

18.3 مخاطر التدفقات النقدية

إن مخاطر التدفقات النقدية هو مخاطر تقلب التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية. لا تتعرض المؤسسة حالياً لمخاطر كبيرة بالنسبة للتدفقات النقدية.

18.4 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محده لأوراق مالية بمفردها أو الجهة المصدر لها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق على استثماراتها.

تحد المؤسسة من مخاطر السوق من خلال إدارة كافة استثماراتها من قبل شركات متخصصة في إدارة الاستثمارات.

18.4.1 مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية عند المستوى المقبول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

31 ديسمبر 2008

31 ديسمبر 2009

التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغير في أسعار العملات بالنسبة المئوية %	التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغير في أسعار العملات بالنسبة المئوية %	العملة
472,570	9,087,808	+5%	599,350	2,281,039	+5%	دولار أمريكي
-	1,253	+5%	-	1,704	+5%	جنيه استرليني
633,348	4,095	+5%	637,067	5,643	+5%	يورو

18.4.2 مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تُعرض الأدوات ذات المعدلات المتغيرة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية بينما تُعرض الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

تتطلب توجيهاً إدارة المخاطر بالمؤسسة أن يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال المحافظة على المزيج المناسب من الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة. كما تتطلب هذه التوجيهات أيضاً إدارة

استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة.

تم إجراء التحليل التالي على أساس الحركات المحتملة بصورة معقولة في المتغيرات الرئيسية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث يوضح التأثير على الأرباح. إن ارتباط المتغيرات ببعضها البعض ينطوي على تأثير كبير من حيث تحديد التأثير النهائي على مخاطر أسعار الفائدة، ولكن توضيح التأثير نتيجة التغيرات في المتغيرات يحتاج إلى تغيير المتغيرات على أساس مستقل. يجب ملاحظة أن الحركات في هذه المتغيرات غير متماثلة.

2008		2009		
التأثير على الأرباح	التغير في المتغيرات	التأثير على الأرباح	التغيير في المتغيرات	العملة
دينار كويتي	972,850	دينار كويتي	95,768	دولار أمريكي
	+ 50 أساسية		+ 50 أساسية	
	57,992		30,717	يورو
	+ 50 أساسية		+ 50 أساسية	
	27,704		19,968	أخرى
	+ 50 أساسية		+ 50 أساسية	

18.4.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال.

يتم تحديد حساسية مخاطر أسعار الأسهم استناداً إلى الافتراضات التالية :

2008			2009		
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التغير في أسعار الأسهم %
دينار كويتي	دينار كويتي		دينار كويتي	دينار كويتي	
-	594,519	+5%	-	-	+5%
1,779,978	-	+5%	2,125,249	-	+5%

استثمارات مدرجة بالقيمة
العادلة من خلال بيان الدخل

استثمارات متاحة للبيع

19 - القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن مقابله بمبادلة أداة في معاملة حالية بين أطراف على دراية وراغبة

في الدخول في معاملة بشروط تجارية بحثة، خلاف بيع الإجمالي للتصفية. يتم الحصول على القيمة العادلة من نماذج أسعار العلنة والتدفقات النقدية المخصومة و النماذج الأخرى، متى كان ذلك مناسباً.

كما في تاريخ التقارير المالية، لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية، باستثناء عدم إمكانية الحصول على قياسات موثوق منها للقيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع كما هو مبين في إيضاح 6.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2009، احتفظت المؤسسة بالأدوات المالية التالية التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة: تستخدم المؤسسة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم.

المستوى 1: الأسعار العلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
 المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر
 المستوى 3: الأساليب التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

الإجمالي	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	31 ديسمبر 2009
42,870,715	-	42,870,715	-	استثمارات متاحة للبيع
42,870,715	-	42,870,715	-	

الإجمالي	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	31 ديسمبر 2008
11,524,644	11,524,644	-	-	استثمارات متاحة للبيع من خلال بيان الدخل
35,965,306	-	35,965,306	-	استثمارات متاحة للبيع
47,489,950	11,524,644	35,965,306	-	

20 - الموجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح أطراف أخرى أو المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة لا يتم معاملتها على أنها من موجودات أو مطلوبات المؤسسة، وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية.

بلغ إجمالي الموجودات بصفة الأمانة التي تديرها المؤسسة كما في تاريخ التقارير المالية 30,146,424 دينار كويتي (2008: 27,156,163 دينار كويتي)، وهي تمثل الاستثمارات المدارة نيابة عن دولة عضو.